مجلة جامعة عمران 05 (2025) ص 096-061

مجلة جامعة عمران

journal homepage: www.auy.edu.ye

تأثير الحرب في النازحين قسرياً باليمن 2015-2019

نبيل محسن بدرالدين*

مركز الدراسات والبحوث جامعة عمران، اليمن

الملخص

تتركز إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما تأثير الحرب في النازحين قسرياً باليمن خلال المدة (2015-2019)، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة العلمية بشكل أساسي إلى التعرف على تأثير الحرب في النازحين في اليمن. لقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها" أن هناك علاقة طردية بين استمرار الحرب وتنامي ظاهرة النزوح القسري في اليمن "وبناء على هذه الفرضية وُصفت المشكلة وحُللت من حيث أسبابها وحجمها وأوضاع النازحين، ودراسة إسهامات المنظمات الدولية في توفير متطلبات النازحين، والمشاكل التي تقف في وجه إيصال المساعدات إلى مستحقيها، ومعرفة مدى تأثير الحرب في النازحين باليمن. وقد خلصت الدراسة: إلى إثبات صحة فرضيتها بأن الحرب في اليمن خلفت العديد من المشاكل من أهمها تنامي ظاهرة النزوح القسري التي كان لها انعكاسات على الاستقرار في اليمن في جميع المجالات، وبأن النزوح سيتصاعد مادامت الحرب مشتعلة؛ فقد كان للتدخل العسكري للتحالف العربي تأثير كبير في زيادة حجم الدمار في الأرواح والممتلكات التي وقعت على المدنيين، وفي زيادة النازحين وإطالة مدة الحرب في اليمن؛ ولذا تمثل مشكلة النزوح القسري من أكبر التحديات الإنسانية التي تواجه اليمن في الوقت الراهن وفي المستقبل.

الكلمات الاستدلالية: الحرب، النزوح القسري، اللاجئ.

Abstract: The study's problem focuses on the following main question: What is the impact of the war on forcibly displaced persons in Yemen during the period (2015-2019)? From this perspective, this academic paper primarily aims to identify the impact of the war on displaced persons in Yemen. The study was based on the hypothesis that "there is a direct relationship between the continuation of the war and the growth of the phenomenon of forced displacement in Yemen." Based on this hypothesis, the problem was described and analyzed in terms of its causes, size, and the conditions of the displaced. The study also examined the contributions of international organizations in meeting the needs of the displaced and the problems they face in delivering aid to those who deserve it. It also examined the extent of the war's impact on the displaced in Yemen. The study concluded: Proving the validity of its hypothesis that the war in Yemen has left behind a number of problems, the most important of which is the growing phenomenon of forced displacement, which has had repercussions on stability in Yemen in all areas, and that displacement will escalate as long as the war is still raging. The military intervention of the Arab coalition had a significant impact in increasing the extent of destruction to lives and property that befell civilians, increasing the number of displaced persons, and prolonging the war in Yemen. Therefore, the problem of forced displacement represents one of the biggest humanitarian challenges facing Yemen at present and in the future.

المقدمة:

تعد مشكلة الهجرة القسرية واحدةً من أعظم التحديات الإنسانية في العالم، حيث بلغ عدد النازحين عام 2018 (71 مليون لاجئ ونازح)، منهم (25,9 مليون لاجئ، و 3,5 مليون طالب لجوء، و 41,3 مليون شخص

*Email: dr.nabil.badradin2019@gmail.com

©Amran University Publishing

نزحوا داخل بلدانهم)، في حين كان عدد النازحين قسراً يتجاوز حاجز الـ 68 مليون نازح عام 2017.(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 19يونيو 2018).

وغالباً ما تؤدي الحروب وغيرها من أعمال العنف والاضطهاد إلى زيادة النزوح القسري، الذي يعد من الظواهر اللاإنسانية الماسة بالسكان المدنيين؛ وذلك لما يتعرض له النازحون قسرياً من أضرار كالتشرد وفقدان المأوى وفقدان عوائلهم... فضلاً عن الاضرار النفسية التي تلحق بهم.

وقد خلّفت الحرب في اليمن منذ مارس 2015 وحتى الآن أكبر وأسوأ أزمة إنسانية في العالم على وفق وصف الأمم المتحدة، إضافة إلى الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية، فضلاً عن مستويات الفقر الذي وصل إلى مستويات خطيرة، ففي نهاية عام 2018 حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغ عدد النازحين 3,4 مليون نازح أي 11% من السكان.

ويعود سبب إجراء الدراسة إلى عدم وجود دراسات علمية سابقة تناولت موضوع الدراسة بوصفه موضوعاً معاصراً؛ وذلك في محاولة من الباحث إيصال مشكلة النازحين في اليمن إلى المجتمع الدولي والمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان والمركز البحثية؛ لخلق رأي عالمي بحجم المشكلة للإسهام في تلبية احتياجات النازحين اولاً ثم إعادتهم إلى ديارهم.

ولهذا السبب تسعى هذه الدراسة العلمية بشكل أساسي إلى التعرف على تأثير الحرب في النازحين قسرياً في اليمن خلال المدة من 2015- 2019، وذلك من خلال وصف المشكلة وتحليلها من حيث أسبابها وحجمها وأوضاع النازحين، ودراسة إسهامات المنظمات الدولية في توفير متطلبات النازحين والمشاكل التي تواجهها في إيصال المساعدات لمستحقيها، ومعرفة مدى تأثير الحرب في النازحين باليمن.

1. الإطار المنهجي للدراسة: يتكون الإطار المنهجي لهذه الدراسة من:

1.1. مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة النزوح القسري في اليمن ظاهرة مزدوجة تتمثل في النزوح الداخلي واللجوء إلى خارج اليمن؛ بسبب الحروب المستمرة، فضلاً عن الهجرة القادمة إلى اليمن من القرن الافريقي وتحديداً من الصومال وأثيوبيا.

وتمثل مشكلة النزوح القسري من أكبر التحديات التي تواجه اليمن حكومة وشعبا في الوقت الراهن، فقد أدت الصراعات الداخلية وأعمال العنف التي شهدتها اليمن في السنوات الأخيرة لاسيما منذ الحروب الست في محافظة صعدة خلال المدة (2004-2010)، وأزمة 2011، والحرب مع تنظيم القاعدة الإرهابي كما حدث عام 2011 عندما سيطر تنظيم القاعدة على محافظة أبين وعلى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت عام 2015، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل، والانهيارات، الأرضية والانزلاقات الصخرية في محافظات حضرموت والمهرة وجزيرة سقطرى؛ كل تلك الأحداث نتج عنها نزوح أكثر من نصف مليون مواطن يمني من ديارهم إلى أماكن أخرى داخل اليمن.

ومنذ نشوب الحرب في اليمن وبداية التدخل العسكري لدول التحالف العربي في 26 مارس 2015 وحتى الآن تزايد عدد النازحين قسرياً إلى أكثر من ثلاثة مليون مواطن يمني، خرجوا من ديارهم إلى أماكن أخرى داخل اليمن، فضلاً عن هجرة أكثر من مليون مواطن إلى خارج اليمن حسب تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتعد مشكلة النزوح القسري في اليمن واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية شديدة التعقيد والتركيب، التي خلفت العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي ألقت بظلالها سلباً على حياة المجتمع بصورة عامة، وحياة النازحين أنفسهم بصورة خاصة، وقد حظيت هذه المشكلة باهتمام دولي وإقليمي من خلال الدعوة إلى ضرورة التخفيف من حدتها من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لمستحقيها.

ولذا تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي: **ما تأثير الحرب في النازحين قسرياً باليمن خلال المدة 2015- 2019؟** وهو سؤال تفرع إلى أسئلة مثلت مباحث الدراسة وهذه الأسئلة هي:

- ما أسباب النزوح القسري في اليمن؟
- ماهي أوضاع النازحين في اليمن وماهي المشاكل التي يعانون منها؟
- ماهي إسهامات المنظمات الإغاثية للنازحين في اليمن وماهي العراقيل التي تواجهها؟
- ما مدى تأثير الحرب في النازحين قسرياً في اليمن في جميع المجالات؟

1.2. أهمية الدراسة:

1.2.1 **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية من إشكالية أن الحرب في اليمن خلفت الكثير من المشاكل أهمها تنامي مشكلة النزوح القسري التي انعكست على الاستقرار في اليمن في جميع المجالات. وتزداد أهميتها في أنها تقوم بوصف المشكلة وتحليلها من حيث أسبابها وحجمها (عدد النازحين، أماكن نزوحهم، والمشاكل التي تواجههم)، ودراسة المشاكل التي تواجه المنظمات الدولية في إيصال المساعدات إلى مستحقيها، ومن ثم الخروج بمقترحات تسهم في حل هذه الإشكالية.

1.2.2 **الأهمية العملية:** تنبع أهمية هذه الدراسة من اهتمام الباحث بالتطورات والأحداث التي تشهدها اليمن؛ وذلك للتعرف على مدى تأثير الحرب في النازحين قسرياً في اليمن، نتيجة ما يواجه السكان المدنيين من مخاطر وانتهاكات لحقوق الإنسان بشكل عام وعلى النازحين بشكل خاص، وما سينجم عن ذلك من نتائج سلبية على الاستقرار في اليمن.

1.3. حدود الدراسة:

يتحدد النطاق الموضوعي للدراسة في تأثير الحرب في النازحين قسرياً في اليمن، في حين يتمحور النطاق الجغرافي للدراسة في الجمهورية اليمنية المؤسسة في 22 مايو 1990. أما النطاق الزمني للدراسة فيتمثل في المدة من 2015-2019، فقد كان عام 2015 هو بداية الحرب في اليمن والتدخل العسكري لدول التحالف العربي في 26 مارس 2015، في حين كان عام 2019 نهاية الدراسة بسبب قلة المواجهات بين أطراف

الصراع مقارنة بالسنوات السابقة لعام 2019، ولتوصل الأطراف برعاية الأمم المتحدة إلى هدن مؤقتة وطويلة للحرب؛ مما أدى إلى عدم تنامي ظاهرة النزوح القسري في اليمن.

1.4. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على تأثير الحرب في النازحين قسرياً باليمن خلال المدة 2015– 2019. وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الأسباب الداخلية والخارجية للنزوح في اليمن.
- التعرف على إحصاءات النازحين وأماكن سكنهم وظروفهم المعيشية والمشاكل التي تواجههم.
- تسليط الضوء على إسهامات المنظمات الدولية الإغاثية في توفير متطلبات النازحين في اليمن.
- معرفة مدى تأثير الحرب في النازحين باليمن.

1.5. فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من فرضية مفادها "أن هناك علاقة طردية بين استمرار الحرب وتنامي ظاهرة النزوح القسري في اليمن".

1.6. منهجية الدراسة

1.6.1. **مصادر جمع المعلومات:** اعتمدت الدراسة في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها على:

- **المصادر:** اعتمد الباحث لإنجاز هذه الدراسة على مجموعة المراجع والمصادر التي تناولت موضوع الدارسة من خلال: الوثائق الدولية (قرارات مجلس الأمن)، وبيانات وتقارير المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية، والكتب والرسائل العلمية والأبحاث والتقارير والمقالات والتصريحات والندوات، إلى جانب أمكن الرجوع إليه في شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.
- **المقابلات:** اعتمد الباحث على أسلوب المقابلات الشخصية من خلال الملاحظة بالمشاهدة خلال النزول الميداني لبعض التجمعات لمخيمات النازحين في (أمانة العاصمة، وصنعاء، وعمران)، وعلى المقابلات الشخصية مع النازحين، ومع ذوي الاختصاص لإضافة المعلومات ذات الصلة وتعزيزها.

1.6.2. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى وصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، ويصنف المعلومات وينظمها ويعبر عنها كمياً وكيفياً، حيث وصف الباحث مشكلة النزوح القسري في اليمن وحللها، من حيث أسبابها وحجمها ومدى تأثير الحرب في النازحين باليمن.

1.7. تقسيم الدراسة: بناءً على ما سبق قسم الباحث الدراسة إلى أربعة مباحث: تناول المبحث الأول أسباب النزوح القسري في اليمن(الداخلية والخارجية)، وتناول المبحث الثاني أوضاع النازحين في اليمن (تقديم إحصاءات عن عدد النازحين وأماكن سكنهم وظروفهم المعيشية من جهة، والمشاكل التي يعاني منها النازحون من جهة أخرى)، وتناول المبحث الثالث: المساعدات الإنسانية للنازحين من خلال إسهامات الدول والمنظمات الدولية في توفير متطلباتهم، والعراقيل التي تواجه المنظمات الإنسانية الإغاثية في إيصال المساعدات إليهم، وتناول المبحث الرابع: آثار الحرب على النازحين سياسياً وأمنياً وحقوقياً واقتصادياً واجتماعياً.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1. مفاهيم الدراسة:

2.1.1. تعريف الحرب:

التعريف الاجرائي للحرب في اليمن: " تلك الحرب التي اندلعت في 26 مارس 2015 عندما أعلنت السعودية بدء عملية عاصفة الحزم للدفاع عن الحكومة الشرعية وعودة الرئيس هادي إلى الحكم، ومنع حركة الحوثيين من السيطرة على اليمن، أي هي الحرب التي تدور بين جماعة الحوثيين وحلفائهم من جهة، والقوات الحكومية الموالية للرئيس هادي وحلفائه والمدعومة من التحالف العربي المكون من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت ومصر والسودان والأردن والمغرب وقطر–استبعدت من التحالف – والولايات المتحدة الأمريكية، والمستمرة إلى الآن.

2.1.2. تعريف النزوح القسري

انتشر التهجير القسري خلال المدة الأخيرة بشكل كبير، ولذلك ينبغي إقامة حد بين مصطلحي النزوح واللجوء؛ نظراً لاختلاف الوضع القانوني لكل منهما؛ وذلك للخروج بمفاهيم محددة للدراسة.

النزوح لغة هو ترك المكان.

ويعرف النزوح اصطلاحاً بأنه ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر (المحمدي، 2016).

وقد عرف النزوح القسري بأنه: انتقال الشخص من مكانه أو من بلده إلى مكان أو بلد آخر؛ بسبب ظروف قسرية أجبرته على ذلك.

ويُعرّف النازحون قسرياً بأنهم" الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أجبروا أو اضطروا للهرب أو ترك ديارهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة؛ بسبب نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان، أو لتفادي آثار هذه الأوضاع، ولكنهم لم يعبروا الحدود الدولية المعروفة للدولة" (وثيقة الأمم المتحدة .UN doc. E/CN.4/1998/53/Add).

ويشترط توافر عنصرين لقيام الهجرة الداخلية، يتمثل العنصر الأول بالإكراه، أي بوجود أسباب قسرية أدت إلى الهجرة، والعنصر الثاني باستقرار المهجرين في مناطق داخل الحدود المعترف بها دولياً لبلدهم.

2.1.3. تعريف اللاجئ:

يُعرَّف اللاجئ بأنه الشخص الذي ترغمه الظروف على الهجرة القسرية، من جرّاء الحروب والكوارث وانتهاكات حقوق الإنسان، ويجتاز حدود بلده ويقيم في بلد آخر، ويتمتع بوضع قانوني يضمن له الحماية وحسن المعاملة، ولا يعد من مواطني الدولة المضيفة، في حين يستمر المهجرون داخلياً في التمتع بالحقوق المنصوص عليها في تشريعات الدولة التي يحملون جنسيتها (نزار ايوب، 2017).

ويُعرَّف اللاجئ على وفق اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، (المادة (1) الفقرة(2) بأنه" شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة؛ بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد؛ بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد؛ نتيجة هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته ولا يستطيع أو يرغب–بسبب ذلك الخوف–في العودة إلى ذلك البلد".

2.2. أسباب الهجرة القسرية

في المجمل العام تتعدد أسباب هجرة الناس ودوافعهم إلى ثلاثة أنواع هي:

النوع الاول: الهجرة القسرية: عادةً ما تكون ناجمة عن خيار شخصي تمليه الظروف؛ بسبب الحروب والصراعات المسلحة أو بسبب النزاعات الطائفية أو الكوارث الطبيعية والبيئية، أو جراء انتهاكات حقوق الإنسان، أو تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية في بلد معين، أو بسبب الأعمال الإرهابية. أو أن تُفرض الهجرة القسرية على الأشخاص من قبل الحكومات أو المجموعات المسلحة التي تستخدم القوة للقيام بعمليات نقل قسري للسكان وقت النزاعات المسلحة والاحتلال، حيث درجت العادة على قيام القوات المتحاربة أو المجموعات المسلحة بتهجير الناس ونقلهم القسري من أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى داخل بلدهم أو خارجه، وقد تقتضي الظروف بقاء هؤلاء داخل حدود بلدهم، فيعدون عندها مهجرين داخلياً، أو يتجاوزون حدود بلدهم ليجدوا أنفسهم لاجئين داخل بلد آخر، وفي الحالتين يعد هؤلاء الاشخاص ضحايا الهجرة القسرية،(نزار أيوب، 2017). وهو ما يتناوله الباحث في هذه الدراسة.

النوع الثاني: الهجرة الاضطرارية: تكون بسبب الفقر والمرض والفساد السياسي، والتعصب الديني، والكوارث الطبيعية، وانعدام فرص العمل، وشظف العيش، وانعدام الحقوق المختلفة، والمضايقات والاعتداء على السكان الأصليين، ونشر الثقافة الخاصة والدين، أو الآثار الناجمة عن تغير المناخ الذي أدى إلى تردي منظومات الطبيعة الداعمة للحياة أو تدميرها.

النوع الثالث: الهجرة الطوعية: لذوي العزيمة الذين لا يستطيعون التأقلم مع وضعهم الراهن، وينشدون فرصاً اجتماعية واقتصادية أفضل.

تتمثل أهم عوامل الجذب للنزوح في: "زيادة الدخل، ضرائب أقل، أحوال جوية أفضل، توافر فرص العمل، تطور الخدمات الصحية، تطور الخدمات التعليمية، الاستقرار السياسي، التسامح الديني، الحرية النسبية، الهيبة الوطنية، (نزار أيوب، المرجع السابق).

2.3. اليمن والهجرة القسرية

بداية لابد من الاشارة بأن اليمن تعد واحدة من الدول الرائدة في مجال العمل الدولي التكاملي الساعي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال مصادقتها وانضمامها لأكثر من 60 اتفاقية دولية وإقليمية خاصة بحقوق الإنسان، وقد تجسد ذلك من خلال القرار الجمهوري رقم 24 لعام 1978 الذي قضى بالموافقة على انضمام اليمن إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بحماية اللاجئين، وكان انضمام اليمن إلى الاتفاقية والبرتوكول في 18 يناير 1980 دون تحفظات (مؤسسة الشرق الأوسط للتنمية وحقوق الإنسان، 19 يوليو 2016).

وقد نُفذ ذلك الالتزام القانوني عملياً أثناء الأحداث التي حصلت في العديد من الدول المجاورة خلال 1991/1990، وانهيار النظام في الصومال عام 1991، حيث كانت بدايات اللجوء إلى اليمن، فقد لجأ عشرات الآلاف من العراقيين ومئات الآلاف من الصوماليين إلى اليمن، ومنحوا صفة اللجوء وكان إيوائهم بالاشتراك مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بموجب مذكرة تفاهم. ولايزال اللجوء من القرن الإفريقي مستمراً إلى اليمن حتى يومنا على الرغم من ظروف الحرب.

على أن السبب الرئيس لتدفق اللاجئين الأفارقة إلى اليمن هو الموقع الجغرافي المتميز لها بوصفه يمثل رابطاً بين دول القرن الأفريقي المتسمة بعدم الاستقرار السياسي وبالفقر ببلدان الخليج العربي الغنية، والتعامل الإنساني اللائق مع اللاجئين ومنحهم صفة اللجوء نهج سياسي اتبعته الحكومات اليمنية المتعاقبة.

أما مشكلة النزوح القسري في اليمن فإنها بدأت تحديداً في عام 2004 عندما اندلعت أولى المواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والحوثيين في صعدة، التي استمرت حتى عام 2010، ونتج عن هذه الحرب خسائر كبيرة، منها نزوح كثير من أبناء محافظة صعدة والمحافظات المجاورة (عمران وحجة)؛ بسبب تدمير المنازل والمزارع للمواطنين، ونتيجة الاشتباكات المسلحة.

وفي ذلك يشير تقرير المفوضية السامية للاجئين عام 2014 بان عدد النازحين بلغ 330 ألف نازح في حين بلغ عدد اللاجئين 248 ألف لاجئ ممن كانت تعنى بهم المفوضية، وقد أوجدت في اليمن 10 مخيمات للنازحين داخلياً؛ الغرض منها استضافة اليمنيين النازحين داخلياً؛ بسبب النزاع في محافظات صعدة وحجة وعمران(خمسة مخيمات في مدينة صعدة والمناطق المحيطة بها، وهي مخيم الإحساء والبقلات والجبانة والسلام وسام، والسادس مخيم المندبة في مديرية باقم في الجزء الشمالي الشرقي من المحافظة، وثلاثة مخيمات في محافظة حجة هي مخيمات المزراق (1+2+3) التي تقع في مدينة حرض في شمال محافظة حجة، ومخيم واحد في محافظة عمران في مديرية خيوان)، إضافة إلى وجود مخيم واحد للاجئين هو مخيم خرز في محافظة

لحج على بعد 150 كيلومتراً شمال غرب مدينة عدن. (مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً في اليمن، صنعاء، 21 سبتمبر 2010).

المحور الاول

أسباب النزوح القسري في اليمن

ذكرنا سابقا بان النزوح القسري يأتي نتيجة العديد من الأسباب، واليمن كغيرها من الدول تتعدد أسباب النزوح القسري فيها منذ بداية الحرب، ومما يميز أسباب النزوح في اليمن عن بعض الدول إلى جانب الأسباب الداخلية وجود أسباب خارجية، تتمثل في التدخل الخارجي لدول التحالف العربي. ويوضح الجدول الآتي عدد النازحين وسبب النزوح بحسب المحافظات لعامي (2018-2019).

جدول رقم (1) يوضح عدد النازحين وسبب النزوح بحسب المحافظات لعامي (2018-2019)

العام / المحافظة	عدد النازحين 2018 (بالألف)	عدد النازحين 2019 (بالألف)	الزيادة في عدد النازحين 2019 (بالألف)	النسبة المئوية للنازحين مقابل عدد السكان	سبب النزوح
ابين	**15,8**	**38,2**	**22,4**	**% 6**	**العمليات الإرهابية + الحرب**
عدن	41	60,8	19,8	% 6	**القصف الجوي، الحرب الداخلية +الخوف من الانتقام**
البيضاء	35	47,1	12,1	% 6	**الحرب**
الضالع	26,9	42,6	15,7	% 5	**الحرب**
الحديدة	105	361,9	256,9	% 12	**القصف الجوي، الحرب الداخلية**
الجوف	49	127	78	% 21	**الحرب**
المحويت	40,2	51,3	11,1	% 7	**الحرب**
أمانة العاصمة	158,6	430,9	272,3	%13	**القصف الجوي+ الخوف من أعمال انتقامية**
عمران	157,8	158,6	0,8	%13	**الحرب+ الخوف من أعمال انتقامية**
ذمار	121,4	185,3	6,9	% 9	**الحرب**
حجة	377,6	420,8	43,3	% 17	**القصف الجوي، الحرب الداخلية**
إب	137,5	149,1	113,6	% 5	**الحرب**
لحج	55,3	87,6	32,3	% 8	**الحرب**
مأرب	73,6	274,4	200,8	% 55	**الحرب + الخوف من أعمال انتقامية+ الحصول على دخل**
ريمة	42,4	52,8	10,4	% 8	**الحرب**
صعدة	105,4	306,1	200,7	% 31	**القصف الجوي، الحرب الداخلية**
صنعاء	126	56,7	-69,3	% 4	**الحرب+ الخوف من أعمال انتقامية**
شبوة	20,3	29,8	9,5	% 4	**الحرب+ أعمال إرهابية**
تعز	316,4	402,3	85,9	% 11	**القصف الجوي، الحرب الداخلية**

حضرموت	15,4	21	5,6	% 1	**العمليات الإرهابية + الحرب+ الفيضانات**
المهرة	3,6	28,7	25,1	% 17	**الفيضانات**
سقطرة	2,2	4,7	2,5	% 7	**الفيضانات**
المجموع	2,03 مليون	3,34 مليون		%11	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاحتياجات الإنسانية لعام 2019، ص17.

ملاحظة : الأرقام الموضحة في الجدول لا تشمل ما حدث من نزوح أثناء سيطرة المجلس الانتقالي على عدن.

من خلال الجدول السابق يمكن تصنيف أسباب النزوح القسري في اليمن إلى أسباب داخلية وخارجية كما يأتي:

1. الأسباب الداخلية

1.1. النزوح بسبب الهروب من الحرب:

شنّت الأطراف المتنازعة عمليات قصف عشوائية على امتداد البلاد، مع تكرار الاشتباكات بالقرب من المناطق والأحياء السكنية وحولها، وأحيانًا داخلها، وقد أسفر ذلك عن حالة متزايدة من انعدام الأمن لدى الأفراد والجماعات، مما دفع المدنيين إلى النزوح بحثًا عن الأمان، تاركين مساكنهم وممتلكاتهم، وهناك أسر نزحت أكثر من ثلاث مرات؛ هرباً من القصف الجوي والبري، والعمليات العسكرية الأخرى، وانتشار عمليات التحشيد والتجنيد القسري.

ولقد أدى تصاعد الصراع المسلح بين طرفي الصراع الداخلي في اليمن إلى التدخل الخارجي لقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية منذ 26 مارس 2015، وانقسام الأراضي اليمنية وتوزُع مناطق السيطرة والنفوذ بين حكومة الرئيس هادي التي يدعمها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وقوات الحوثيين والقوات الحليفة لها، نتج عن هذا الصراع والانقسام انعكاسات وآثار سلبية على اليمن ستذكر لاحقاً.

وبناءً على خارطة السيطرة والنفوذ في اليمن، يتضح أن المناطق المسيطر عليها من قبل طرفي الصراع تنقسم إلى ثلاث مناطق:

مناطق مسيطر عليها من قبل التحالف العربي والرئيس هادي وحكومته، وهي التي لم تصل قوات الحوثي إليها كمحافظات إقليم حضرموت (المهرة، حضرموت، سقطرى) وبعض مديريات محافظات شبوة، مأرب، الجوف، تعز، وهي تمثل أكثر من ثلثي مساحة اليمن، بالإضافة إلى المحافظات التي كان الحوثي مسيطر عليها

كمحافظات عدن، لحج، الضالع، أبين التي أصبحت الآن تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إمارتياً، وبعض المديريات في المنطقة المتنازع عليها.

منطقة حرب واقتتال متنازع عليها بين الطرفين المتصارعين وتشمل بعض المديريات في محافظات حجة، الحديدة، تعز، الضالع، البيضاء، مأرب، الجوف.

منطقة مسيطر عليها من قبل تحالف الحوثي صالح التي تسيطر على أجزاء شاسعة من شمال اليمن وتتركز سلطاتها في العاصمة صنعاء، وتشمل محافظات صعدة، عمران، حجة، ريمة، المحويت، صنعاء، ذمار، إب، وبعض المديريات في المنطقة المتنازع عليها.

ويعد الهروب من الحرب نتيجة تصاعد الصراع وتعدد جبهات الاشتباكات وميادينها على الأرض أكثر الأسباب صدارة في تزايد النزوح الداخلي في اليمن؛ فغالبية النازحين قدموا من المحافظات التي فيها صراع مستمر وقصف جوي من قبل قوات التحالف وتدمير لمنازلهم وممتلكاتهم، ويمكن ترتيب المحافظات من الأكثر نزوحا إلى الأقل كما يأتي: تعز، حجة، صعدة، الحديدة، الأمانة، عمران، البيضاء، الضالع، الجوف، مأرب.

1.2. النزوح بسبب الخوف من أعمال انتقامية:

تزامن الصراع المسلح في اليمن مع تصاعد التمييز العنصري وخطاب الكراهية، مما أدى إلى استهداف الأفراد والجماعات بناءً على انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو العرقية أو الجغرافية، كما تعرض بعضهم للتهديد بالتصفية أو الاحتجاز، مما اضطرهم للنزوح إلى مناطق أكثر أمانًا، كما هو حال نزوح بعض الشماليين الذين غادروا الجنوب، كالنازحين من عدن إلى صنعاء أو العكس، كما أدت أحداث ديسمبر 2017 في العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى خاضعة لسيطرة جماعة الحوثي إلى نزوح أعداد من أنصار الرئيس الراحل علي عبدالله صالح إلى محافظة مأرب خوفاً من استهداف ومضايقة الحوثيين لهم، ولذا فإن زيادة النزوح كان بسبب الخوف من أعمال انتقامية أو جراء انتهاكات لحقوق الإنسان.

1.3. النزوح بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية:

يتكرر نزوح الأفراد من منطقة لأخرى نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية، ولقد أسهم بقاء الحكومة اليمنية طوال مدة الحرب خارج الوطن في ارتفاع نسبة النزوح الداخلي والهجرة من اليمن إلى الخارج نتيجة الاضطرابات الأمنية والفوضى المفتوحة، وتدهور الوضع الأمني وغياب الدولة، وانعدام فرص العمل، واستمرار حالة الحرب المفتوحة بالبلاد، والإخفاق الحكومي في استعادة الهدوء والاستقرار داخل اليمن، ولعل هجرة الحكومة اليمنية بنفسها إلى السعودية هي أنصع بيان ودليل على الحالة التي تعيشها اليمن واليمنيون في الوقت الراهن(الدميني، 2017). كما أدى انتشار الألغام والعبوات والأجسام المتفجرة التي تلوثت بها العديد من المناطق، بما في ذلك داخل أو حول القرى، والمزارع، والطرقات، ومصادر المياه، إلى سقوط ضحايا بين قتلى وجرحى؛ مما دفع السكان إلى النزوح بحثًا عن مناطق آمنة.

1.4. النزوح بسبب فقدان الوظائف ومصادر الدخل ونقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن

بسبب الحرب فقد نحو 3 ملايين يمني وظائفهم ومصادر دخلهم، بعضهم عاد إلى منطقته الأصلية، بعد أن عجز عن تحمل كلفة الإقامة في المدينة حيث كان عمله، لاسيما موظفي الدولة بعد أن قطعت مرتباتهم بسبب نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، كما استغني عن بعض العاملين في القطاع الخاص أو تخفيف ساعات العمل لهم، بسبب تعطل الاعمال لا سيما في المصانع الانتاجية والمنشآت الخاصة التي استهدفتها الحرب، كما أن هناك نزوحاً طوعياً حيث هاجر بعض السكان إلى مناطق أكثر أمنا ومصدراً للحصول على الدخل، كموجة النزوح إلى مأرب المدينة التي منحتها الحرب حظاً من الاستقرار والأمن، و هي المحافظة التي تشير الإحصائيات أن المهاجرين إليها أكثر من مليون شخص.

ونتيجة فشل مفاوضات السلام التي رعتها الأمم المتحدة بين طرفي الصراع في الكويت، فرض التحالف على الرئيس هادي نقل البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى محافظة عدن، وتشكيل مجلس إدارة جديد للبنك، وقد ترتب على قرار نقل البنك في سبتمبر 2016 انعكاسات كارثية على الاقتصاد من حيث عدم توافر الإيرادات وانعدام السيولة النقدية بالريال، وارتفاع سعر الدولار من (250-600)، وارتفاع الأسعار، وانقطاع صرف مرتبات الموظفين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من البنك في عدن منذ أغسطس 2016 إلى الآن، فعلى الرغم من التزام الرئيس هادي وحكومته أمام المجتمع الدولي والإقليمي بصرف المرتبات في جميع أنحاء اليمن، فإنه الصرف للموظفين اقتصر على المناطق التي لا يسيطر عليها الحوثيون، أما المناطق التي يسيطرون عليها لم تصرف المرتبات لهم نهائيا من بنك عدن، وصار الأمر يقتصر على صرف مرتب شهرين في العام من البنك المركزي بصنعاء؛ الأمر الذي أثر في معيشة المواطنين اليمنيين جميعاً، فارتفع مستوى الفقر، وتفشت مظاهر الجوع والأمراض المعدية وتعطلت المؤسسات؛ ولذا كان القرار فعلاً بمثابة حرب اقتصادية على تحالف الحوثيين/ صالح، بعد فشل الحرب العسكرية وفشل المفاوضات في التوصل إلى تسوية سياسية.

1.5. النزوح بسبب محدودية الخدمات والاحتياجات الأساسية وانخفاضها:

دفع تدمير المستشفيات والمرافق الصحية وانخفاض قدرتها على تقديم خدماتها العديد من المحتاجين إليها في بعض المدن والمناطق اليمنية إلى نزوح إلى مدن أخرى؛ للحصول على الخدمات الطبية، غالبيتهم مصابون بالفشل الكلوي، أمراض تتطلب عناية طبية متواصلة، لاسيما في ظل الصعوبات الكبيرة التي تمنع أو تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها، ويُعد وصول المساعدات الإنسانية أكثر صعوبة في تعز وصعدة وحجة والبيضاء.

2. الأسباب الخارجية

ذكرت الأمم المتحدة أن "التحالف" بقيادة المملكة العربية السعودية، والذي يدعم حكومة الرئيس هادي، ما زال يمثل السبب الرئيس للخسائر في صفوف المدنيين في غمار النزاع المستمر في اليمن؛ إذ تواصل قوات التحالف

ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي بمنأى عن المساءلة والعقاب، وإن أهم الأسباب الخارجية التي أدت إلى النزوح القسري في اليمن تتمثل في الآتي:

2.1. القصف الجوي من قبل قوات التحالف العربي

تسببت الهجمات الجوية التي شنها التحالف بقيادة السعودية والإمارات باستهداف المدنيين والأعيان المدنية؛ إذ تجاهلت الأطراف المتنازعة مبدأ التمييز بين المدنيين والأعيان المدنية والأهداف العسكرية، حيث تؤكد التقارير الدولية ومنها تقرير فريق الخبراء الدوليين والاقليميين البارزين المعني بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بأن" الضربات الجوية للتحالف" تسببت في معظم الخسائر الموثقة في صفوف المدنيين؛ إذ أصابت هذه الضربات الجوية مناطق سكنية وأسواقاً وجنازات وحفلات زفاف ومرافق احتجاز وقوارب مدنية وحتى مرافق طبية". (تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 27 سبتمبر 2018).

واستخدمت قوات التحالف في بعض الهجمات الذخائر العنقودية في هجماتها في محافظة صعدة على نطاق واسع، على الرغم من أن هذه الذخائر محظورة دولياً؛ بسبب طبيعتها العشوائية؛ إذ ينجم عن استخدام الذخائر العنقودية انتشار قنابل صغيرة تنشطر عنها وتغطي مساحة واسعة، وتمثل خطراً مستمراً؛ بسبب عدم انفجار كثير منها لدى ارتطامها بالأرض، وقد أطلقت قوات التحالف صواريخ برازيلية الصنع تحوي ذخائر عنقودية محظورة على مناطق سكنية ومزارع في مدينة صعدة، مما أدى إلى إصابة مدنيين وإلحاق أضرار مادية (هيومن رايتس ووتش اليمن، التقرير العالمي 2018).

ولذا كان لهذه الضربات الجوية تأثير كبير في هروب المواطنين من هذه الأماكن المستهدفة، الأمر الذي زاد من عملية النزوح القسري لليمنيين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (1)، الذي يُظهر أن النزوح في المحافظات التي تعرضت للقصف الجوي أكثر من المحافظات التي لم تتعرض للقصف، حيث كان ترتيب المحافظات كما يأتي: أمانة العاصمة، حجة، تعز، الحديدة، صعدة.

2.2. الحصار الاقتصادي

فرضت قوات التحالف العربي على اليمن حصاراً اقتصادياً براً وبحراً وجواً منذ انطلاق عملياتها في اليمن، كما دمرت معظم البنية التحتية للموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية، وكذلك المنشآت الإيرادية التي يسيطر عليها تحالف الحوثي/ صالح؛ بهدف تعطيل النشاط الاقتصادي والزراعي وتوقف حركة النقل، كما جرى تدمير المنشآت النفطية وخزانات الوقود ومحطات الغاز، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وتدمير المصانع الإنتاجية كمصانع الاسمنت والألبان والزيوت.

ففي 6 نوفمبر 2017 فرض التحالف حصاراً كلياً على جميع الموانئ البحرية اليمنية والمطارات والمعابر البرية؛ بسبب إطلاق الحوثيين صواريخ باليستية باتجاه الرياض، مانعاً كل المعونات الإنسانية والمبادلات التجارية بما فيها الغذاء والوقود من دخول البلاد، ثم خُفف الحصار إلى حد ما في أبريل 2018، لكنه استمر في إعاقة

الحركة التجارية من خلال إغلاق مطار صنعاء الدولي (تقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2019)[1].

وكانت الأمم المتحدة واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي في نوفمبر 2017 قد حذرت من كارثة إنسانية غير مسبوقة في اليمن؛ نتيجة الحصار الذي يفرضه التحالف العسكري بقيادة السعودية، وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، عن خيبة أمله لرفض دول التحالف الاستجابة لطلب مجلس الأمن، برفع الحصار عن اليمن الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية؛ بسبب "الحرب الغبية" (الأمم المتحدة، فرنسا 24 ، 17نوفمبر 2017) [2] .

2.3. الاجراءات التي اتبعتها السعودية تجاه المغتربين اليمنيين:

قامت السلطات السعودية بسعودة بعض الأعمال التي كان المغتربون اليمنيون يعملون فيها، الأمر الذي أدى إلى عودة المغتربين إلى اليمن بعد أن كانوا يُعدون مهاجرين خارجياً.

المبحث الثاني

أوضاع النازحين في اليمن

تفيد تقارير المنظمات المحلية والدولية إن أوضاع النازحين في مناطق المواجهات يزداد سوءاً كل يوم وينذر بمأساة جديدة، في ظل عدم وجود خطة إنسانية لاستيعاب السكان النازحين من مناطق المعارك، كما أن النازحين الذي فروا من مناطق الصراع المسلح يعيشون ظروفًا شديدة السوء في أماكن تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة. وسنركز في هذا المحور على تقديم إحصاءات عن عدد النازحين وأماكن سكناهم وظروفهم المعيشية من جهة، والمشاكل التي يعاني منها النازحون من جهة أخرى، وذلك كما يأتي:

1. إحصاءات عن النازحين وأماكن سكنهم

يُعد النازحون من الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر احتياجاً للمساعدات الإنسانية، حيث يتزايد عددهم وتتفاقم أوضاعهم كل يوم، وقد حذر تقرير مشترك للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة من أن الصراع المستمر وسرعة تدهور الأوضاع في اليمن يدفعان ملايين اليمنيين النازحين أكثر فأكثر إلى الخطر والمآسي. وبناءً على ما سبق ستقدم إحصائيات عن النازحين وذلك كما يأتي:

1.1. تزايد أعداد النازحين والعائدين

بداية يجب الاشارة بأنه لايزال العديد من الأشخاص النازحين غير مدرجين ضمن أرقام النزوح الداخلي، ونادراً ما توفر التقارير عودة النازحين أو إعادة توطينهم، أو اندماجهم محليا، والجدول الآتي يوضح عدد النازحين والعائدين قبل الحرب وبعدها بحسب الاحصائيات المتوافرة.

جدول رقم (2) يوضح عدد النازحين والعائدين خلال الأعوام (2014 – 2019)

العام / بيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد النازحين (بالمليون)	330 الف	1	2,5	2,2	2	3,34
عدد العائدين (بالمليون)	–	–	–	1,1	1	1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على خطط الاستجابة الإنسانية للفترة (2015 –2019).

ويمكن تصنيف عدد النازحين والعائدين إلى:

1.1.1. عدد النازحين حسب المدة الزمنية:

يوضح الجدول رقم (2) بأن أعداد النازحين داخلياً في تزايد مستمر خلال سنوات الحرب؛ نظراً لتوسع رقعة المعارك في مناطق متفرقة من اليمن، ففي عام 2014 كان عدد النازحين قبل الحرب حوالي 330 ألف نازح، بينما وصل بعد الحرب عام 2015 حوالي مليون شخص، وفي عام 2016 وصل إلى مليونين ونصف المليون نازح، وفي عام 2017 وصل العدد إلى مليونين ومائتي ألف نازح، ووصل عدد العائدين إلى مليون شخص، بينما وصل عدد النازحين عام 2018 إلى اثنين مليوني نازح، في حين كان عدد العائدين مليون شخص، وخلال النصف الأول من عام 2019 بلغ عدد النازحين 3,34 مليون نازح، في حين كان العائدون مليون شخص شكلوا نسبة11% من السكان توزعوا في أغلب المناطق اليمنية، وهذا يثبت فرضية الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين استمرار الحرب وتنامي ظاهرة النزوح القسري في اليمن. بمعنى " أنه كلما طالت مدة الصراع، زاد عدد النازحين".

1.1.2. عدد النازحين حسب أماكن النزوح:

غالبية النازحين قدموا من المحافظات التي فيها صراع مستمر وتدخل خارجي من قبل التحالف، من خلال القصف الجوي، فهم أكثر من النازحين من المحافظات التي ليس فيها اشتباكات وصراعات مسلحة، ويمكن ترتيب المحافظات من الأكثر نزوحا إلى الأقل كما يأتي: تعز، حجة، صعدة، الحديدة، الأمانة، عمران، البيضاء، الضالع، الجوف، مأرب،(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر 2018) وهذا يثبت أحد فرضيات الدراسة " بأن هناك علاقة طردية بين استمرار الحرب في اليمن وتزايد أماكن النازحين".

1.1.3. عدد النازحين حسب مدة النزوح ونوع المأوى

جدول رقم (3) يوضح عدد النازحين والعائدين بحسب مدة النزوح ونوع المأوى

المأوى / المدة	النازحين					العائدين				
	مرافق فردية خاصة	مراكز جماعية عشوائية	غير معروف	الإجمالي	النسبة %	مرافق فردية خاصة	مراكز جماعية عشوائية	غير معروف	الاجمالي	النسبة %
أكثر من سنتين	1054900	344100	2400	1401400	69	514000	2700	20600	537300	63,3
سنة – سنتين	318600	73600	100	392300	19,4	350700	1600	4100	356400	35.3
أقل من سنة	188600	43500	900	233000	11,6	110900	200	3500	114600	11,4
الإجمالي	**1562100**	**461200**	**3400**	**2026700**		**975600**	**4500**	**28200**	**1008300**	
النسبة %	77	22,8	،016		100	96,8	,004	2,8		100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية عام 2018.

من خلال الجدول السابق اتضح بأن غالبية النازحين والعائدين بحسب نوع المأوي كانوا يعيشون خارج مخيمات النزوح في منازل للإيجار أو عند أقارب لهم(أسر مضيفة) بنسبة 77%، للنازحين ونسبة 96,8% للعائدين، وهذا يعود إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني، بوصفه مجتمع محافظ دينياً، والأعراف والتقاليد القبلية تحد من قدرته على العيش المشترك في مخيمات جماعية؛ بسبب الاختلاط فيها، وهؤلاء لاتصل إليهم المساعدات بشكل كافٍ؛ نتيجة عدم تحديد أماكنهم للشركاء العاملين في المجال الإنساني، أما الذين يسكنون في تجمعات غير رسمية أو مراكز تجمعية مثل المدارس والمباني الحكومية فيمثلون 22.8% من النازحين، وهؤلاء تصل المساعدات إليهم. وقد تبين من خلال النزول الميداني أن أغلب النازحين الذين يسكنون في هذه التجمعات بحسب مدة النزوح هم من فئة المهمشين– أصحاب البشرة السوداء – حيث وجدو في هذه المراكز فرصاً للعيش ومساعدات أكثر من الأماكن التي كانوا يقطنون فيها، ووجدوا أنها أفضل من مساكنهم العادية التي يعيشون فيها، وهذا مثل أحد عوامل خروج النازحين الفارين من الحرب من هذه المراكز والتجمعات إما للسكن في منازل للإيجار أو عند أقارب لهم، أو تفضيلهم العودة إلى ديارهم، في حين أن هناك نسبة ضعيفة تمثل أقل من1% من النازحين يمكثون في أماكن إيواء مؤقته وفي العراء؛ بسبب عدم توافر بدائل أخرى لديهم.

ويوضح الجدول بأن عدد النازحين والعائدين بحسب مدة النزوح كان مختلفاً؛ فقد شكل قبل أكثر من سنتين نسبة 69%؛ بسبب طول مدة الحرب واتساع الصراع، ونسبة 63,3% للعائدين؛ بسبب عدم الحصول على الدخل والخدمات الأساسية في مناطق النزوح، وكانت مدة النزوح من سنة إلى سنتين بنسبة 19,4% للنازحين ونسبة 35,3% للعائدين، في حين كانت المدة أقل من سنة بنسبة 11,6% للنازحين وبنسبة 11,4% للعائدين.

1.2. أماكن سكن النازحين

بعد اندلاع الحرب في مارس 2015 يوجد النازحون في جميع محافظات اليمن ما عدا محافظتي المهرة، وجزيرة سقطرى؛ لأنه لم يصلهما الصراع، وتتوزع مخيمات النازحين على العديد من المحافظات اليمنية، وقد بلغ عددها 288 مركزاً استضافة للنازحين، 77% منها لا يوجد فيها أي هيكلة لإدارة المخيمات (المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، 28 فبراير 2019). وينحدر نحو 1,5 مليون نازح أي بنسبة (74%) من أربع محافظات هي (تعز 27%، حجة 19%، صعدة 14%، أمانة العاصمة 13%)، وقد نزح ما يقارب من 44% من النازحين ضمن محافظاتهم الأصلية (العربي الجديد، 21 فبراير 2019).

ونظرًا لانعدام الدعم اللازم للنازحين تعاني مراكز تجمعاتهم من شح شديد في الغذاء والماء والدواء والفرش والأغطية ومستلزمات الحياة الأساسية الأخرى، التي باتت شبه منعدمة، ما يزيد من معاناتهم، فهم هربوا من جحيم الحرب إلى مأساة المخيم، وهو ما أشار اليه رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، لوران دي بويك، الذي تحدث عن حالة النكبة التي يعيشها الأشخاص المقيمون في المراكز الجماعية والتجمعات العشوائية، شارحاً أن المنظمة الدولية للهجرة وشركاءها ملتزمون بدعم العائلات النازحة داخلياً، حيث سعت إلى إيجاد المأوى في هذه المواقع الشبيهة بالمخيمات، التي تعيش في ظروف لا تُحتمل، مع إمكانية وصول محدودة

إلى الخدمات، وتتعرض يومياً للمخاطر الصحية والبيئية.(بيان صحفي مشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، 21 فبراير 2017).

وتقع أغلب مخيمات النازحين في مناطق تفتقر إلى الخدمات والتنمية في البلدان المضيفة التي تعيش هي نفسها في ظروف حرجة، وتصارع بشكل روتيني انعدام الأمن الغذائي، وتدني قدرة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية الأساسية الاقتصادية، وضيق فرص الرزق، إضافة إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية. (مدونات البنك الدولي، 18-08-2016).

1.3. اوضاع العائدين

تشير التقديرات بان أكثر من مليون شخص من النازحين عادوا إلى مناطقهم الأصلية، وأن 74% من العائدين هم من المحافظات الآتية:(عدن33%، أمانة العاصمة 18%، تعز 9%، لحج 7%، شبوة 7%)، وقد عاد 94% إلى مساكنهم السابقة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر 2018).

لقد أجبرت أعمال العنف المستمرة والأوضاع المتدهورة مليون شخص مهجر على العودة إلى المناطق التي فروا منها بعد حوالي عامين من النزوح، وعلى الرغم من الخطر وانعدام شروط العودة الأمنة، فإن العائدين فضلوا العودة إلى ديارهم، وترجع أهم أسباب عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية التي فروا منها إلى الآتي:

- عدم الحصول على الدخل والخدمات الأساسية في مناطق النزوح.

- صعوبة الوضع المعيشي في مناطق النزوح: إن الحياة في المناطق التي فروا إليها شديدة الصعوبة، كما هي في المناطق التي فروا منها، وفي هذا يقول ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن أيمن غرايبة: "أن الأشخاص الذين نزحوا؛ بسبب الصراع يعودون إلى مناطقهم؛ لأن الحياة في المناطق التي فروا إليها فظيعة تماماً كما هي في المناطق التي فروا منها، ويواجه الأشخاص الذين يحاولون العودة تحديات هائلة؛ فهم يعودون بغالبيتهم إلى منازل مدمرة في مناطق تفتقر إلى الخدمات الأساسية، كما أنهم غالباً ما يُجبرون على مغادرة منازلهم مرة أخرى، ولا يمكن عدُّ حركات العودة هذه مستدامة، ويبقى الطعام والمساعدة المالية والدعم النفسي والمجتمعي من الأولويات بالنسبة إلى الاشخاص الذين يعودون إلى مناطقهم " (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان صحفي مشترك بينها وبين المنظمة الدولية للهجرة،21 فبراير 2017).

ومن خلال سؤال النازحين حول نوايا عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، وجدنا آراءهم تختلف إلى ثلاث فئات هي:

- مجموعة النازحين الذين لديهم ممتلكات ذات قيمة في موطنهم الأصلي ينوون العودة بشوق على الرغم من استمرار الأسباب التي أدت إلى نزوحهم، مثل الألغام وتجدد الاشتباكات، والخشية من التعرض للاحتجازات التعسفية حال عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

- مجموعة النازحين الذين لديهم ممتلكات ذات قيمة في موطنهم الأصلي (أحفاد بلال أصحاب البشرة السوداء) يميلون إلى البقاء في المجتمع المضيف، ويرون أن حياتهم بعد النزوح أفضل، ولا يفضلون العودة حتى في حال زوال أسباب النزوح.

- مجموعة من فقد بيوتهم وممتلكاتهم بسبب الحرب تربط العودة بانتهاء النزاع وتوفر الأمان في مناطقهم الأصلية، مع ضمان تعويضهم عن ممتلكاتهم ومنازلهم التي تم تدميرها.

2. المشاكل التي يعاني منها النازحين

في العادة يفر النازحون من ديارهم مرات عديدة أثناء نزوحهم دون أن يتسنى لهم حزم الأغذية والأمتعة أو أوراق الهوية الخاصة بهم، وغالباً ما يكون ذلك تحت ظروف خطيرة؛ بسبب الصدمة والعنف، لذلك يصبحون عرضة للمخاطر بشكل خاص ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

وعلى الرغم من المساعدات الإغاثية الدولية والإقليمية والمحلية المقدمة للنازحين، فإنهم يعيشون أوضاعاً إنسانية سيئة للغاية، ويفتقدون لكثير من الاحتياجات؛ ذلك أن جائحة النزوح في اليمن فاقت كل القدرات على توفير احتياجات النازحين سوءاً من قبل الحكومة أو المنظمات الإغاثية.

وتتمثل أهم المشاكل التي يعاني منها النازحين في اليمن في ما يأتي:

2.1. نقص في توافر الاحتياجات الأساسية

نتيجة للصراع يفتقر ثلثا سكان اليمن إلى الطعام الكافي، ويبقى النازحون متأثرين بشكل خاص بهذا النقص، إذ تختلف احتياجاتهم من مكان لآخر، إلا أن الاحتياجات ذات الأولوية لدى النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة تتمثل في" الغذاء، الوصول إلى الدخل / الدعم المادي، والمأوى/ السكن، والمواد غير الغذائية، والماء، والصحة والنظافة والصرف الصحي، والتعليم، والحماية، والدعم النفسي، الأمر الذي يثبت تزايد التحديات التي يواجهها النازحون للحصول على أبسط الأمور التي تبقيهم على قيد الحياة.

وهو ما أشار اليه تقريرا فريقا العمل المعنيان بتحركات السكان التابعان للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، إذ أشارا إلى مدى صعوبة الحياة بالنسبة إلى النازحين في البلاد، حيث ينتشر النقص في الطعام وسوء التغذية وأمراض الإسهال والملاريا بين النازحين اليمنيين. (بيان منظمة الصحة العالمية، اخبار الأمم المتحدة، 4 يونيو 2015).

2.2. التعرض للمخاطر الصحية:

تفيد منظمة الصحة العالمية أن النازحين في اليمن يتعرضون لمخاطر صحية تهدد بقاءهم على قيد الحياة؛ بسبب حركة التنقل الجماعية للسكان والنظام الصحي المتردي، حيث يعيش كثير منهم في ظروف غير صحية، ففي المدارس التي يستضيف بعضها مئات اليمنيين النازحين، يتوفر حمام واحد فقط للنساء وآخر للرجال، وبسبب القصف والنزوح، يضطر اليمنيون للشرب من برك المياه الراكدة أو مياه الأمطار غير الصالحة للشرب، ولذا فإن المياه الراكدة والكوليرا وسوء التغذية تعد الثلاثي القاتل لأطفال اليمن. (بيان منظمة الصحة العالمية، اخبار الأمم المتحدة، 4 يونيو 2015).

ونتيجة للحرب أصيبت مرافق حيوية كالصحة والمياه بالشلل، وهو ما خلق الظروف المثالية لانتشار الأمراض، فقد تفشى مرض الكوليرا على نطاق واسع في اليمن حيث يصاب بالمرض يومياً الآلاف لا سيما بين النازحين وفي المحافظات التي يدور فيها الصراع.

يذكر أن منظمة الصحة العالمية سجلت 2743 حالة وفاة بالكوليرا من أصل قرابة 1.4 مليون إصابة منذ انتشار الوباء في موجتيه الأولى والثانية في اليمن وذلك منذ أبريل 2017 وحتى نهاية عام 2018، وتصف وكالات الأمم المتحدة وباء الكوليرا بأنه" الأسوأ على الاطلاق في خضم أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم... و ترى أن الوضع لا يزال خطيراً، ومن الضروري بذل الجهود المستدامة لوقف انتشار المرض، كما يحتاج حوالي 80 % من أطفال اليمن إلى مساعدة إنسانية فورية (بيان مشترك اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 25 يوليو 2017). وعلى الرغم من الجهود المبذولة والدعوات الأممية لوقف انتشار المرض فإنه لم يقض على الوباء؛ بسبب استمرار عوامل الخطر المتمثلة في استمرار الحرب وانهيار المرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي.

2.3. المجتمع المضيف:

بداية يجب الإشارة إلى أن المجتمع المضيف يعاني من جراء الحصار والظروف الاقتصادية وغلاء المعيشة، ومما ضاعف من معاناتهم وصول النازحين إليهم، وقد انعكست هذه المعاناة أحيانا على النازحين من خلال سوء المعاملة من المجتمع المضيف من خلال العديد من المضايقات أهمها:

أ. المضايقات والاعتداءات الجسدية: تتعدد أشكال الاعتداءات التي يمارسها أفراد من المجتمع المضيف ضد النازحين، وتشمل النظرة الدونية، المضايقات والتهكمات اللفظية، العراك والاعتداء الجسدي أحياناً، التهديد بالسلاح، التعرض للمخاطر الأمنية وحوادث السرقة، التحرش الجنسي في بعض الحالات، سوء المعاملة في المؤسسات الرسمية أو عند محاولة النازحين الاستفادة من الخدمات الأساسية.

ب.شيوع خطاب الكراهية والتمييز ضد النازحين: يتعرض النازحون في بعض المناطق لسوء المعاملة والتمييز المناطقي من قِبَل أفراد من المجتمع المضيف، وأحياناً في المؤسسات الرسمية مثل المستشفيات والمدارس وغيرها.

ج. تهديدات المجتمع المضيف للنازحين مما يزعجهم ويقلقهم نفسيًا وماديًا مثل: مطالبتهم بإخلاء المدارس والمباني العامة، والحرمان من السكن ورفع الإيجارات عليهم، والتكسب باسمهم عبر دعوات مخادعة لمساعدتهم، وانتشار الأمراض والأوبئة.

واعتقد بأن أهم الأسباب التي تجعل النازحين يتعرضون لمضايقات من المجتمع المضيف هي اختلاف العادات وأنماط العيش، وبعض التصرفات الخاطئة للنازحين أنفسهم، وغياب القوانين المنظمة.

2.4. استخدام المدنيين دروعاً بشرية:

يفيد تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش أنه مع نزوح آلاف المدنيين؛ بسبب تصاعد حدة القتال على الساحل الغربي لليمن في 2017 /2018، قام المقاتلون الحوثيون والمقاتلون المدعومون من الإمارات بتقييد هروب بعض العائلات الساعية إلى الفرار من مناطق المواجهة؛ وذلك لاستخدامهم دروعاً بشرية (هيومن رايتس وتش، اليمن احداث 2018، التقرير العالمي2019).

2.5. سوء إدارة توزيع المساعدات والمشاريع الاغاثية من قبل منظمات الاغاثة الدولية

على الرغم من أن غالبية النازحين داخلياً ينظرون إلى المساعدة الإنسانية على أنها توفر لهم الدعم الجزئي في تلبية احتياجاتهم الأولية، فإن هناك آراء سلبية حول المساعدات وعن وجود ثغرات كبيرة في تعاون الجهات الفاعلة الإنسانية مع المجتمعات المحلية، كما أن هناك ادعاءات من منظمات دولية ومحلية أنها تقدم الكثير للنازحين؛ إلا أن نازحي الحرب – لا سيما الذين يعيشون خارج التجمعات والمخيمات – يشتكون من عدم وصول المساعدات الغذائية والنقدية التي يُعلن عن أنها مخصصة لهم منذ اندلاع الحرب في اليمن، وأنه لم يصلهم غير الفتات منها.

وهناك هدر كبير للمعونات سواء في زيادة المصاريف غير المباشرة، مثل النفقات التشغيلية التي تأخذ أكثر من 50% من المساعدات، أو توجيه المعونات في المجالات والأماكن الخطأ، حيث تعلن المنظمات الدولية عن صرف مبالغ طائلة لمشاريع أو لخدمات محددة، وفي الواقع لا تنفذ بالكامل، وربما يكون الهدف من سوء التوزيع هو بقاء الكارثة الإنسانية من أجل استمرار المنظمات الإغاثية في عملها؛ لأن ذلك يعود على العاملين فيها بالفائدة.

إضافة إلى ضعف آليات التنسيق بين المنظمات العاملة في المجال الإغاثي؛ ذلك أننا نجد أكثر من منظمة تذهب إلى المخيم نفسه في الوقت ذاته، بينما كثير من المخيمات لا تصل إليها تلك المنظمات؛ بسبب غياب التعاون فيما بينها.

ومن خلال الزيارة الميدانية للمخيمات، تبين أنها لا تتلقى الدعم اللازم من المنظمات الدولية التي تكاد لا تزوره إلا في حالات نادرة، وحتى إن قامت تلك المنظمات بزيارة المخيم، فهي تقدم الوعود وتتحدث مع النازحين؛ بغرض دراسة وضعهم دون أي نتائج ملموسة تخفف من معاناتهم.

ولذا تعد هذه الاشكالية أحد نقاط الخلاف بين المنظمات الدولية والسلطات المحلية اليمنية التي تعمل جاهدة؛ من أجل تسخير المعونات لمستحقيها، والعمل على تقليص حجم الهدر فيها، ولذلك قُدمت العديد من الرؤى والاقتراحات منها تحويل المساعدات الغذائية إلى مبالغ مالية.

2.6. تقديم الاغذية الفاسدة

أثير على نطاق واسع بأن برنامج الغذاء العالمي أدخل أغذية فاسدة إلى اليمن؛ بغرض توزيعها للمحتاجين وأنه قد قُبض على بعضها قبل توزيعها وعلى بعضها الآخر أثناء التوزيع، (عبدالقادر عثمان، النجم الثاقب، 30 مايو 2019) ونفى البرنامج في بيان صدر عنه بتاريخ 19 يونيو 2019 التهم الموجهة إليه، قائلاً: إنه "يعمل

عن كثب من أجل ضمان تلبية كل المواد الغذائية التي سلمت للأشخاص المحتاجين، على وفق المعايير العالمية للسلامة".

ومن خلال طرح السؤال على العديد من المستفيدين تبين صحة إدخال بعض أغذية فاسدة كالدقيق، الذي وزع للمحتاجين مرات عديدة وهو منتهي الصلاحية(مسوس)، وأعتقد بأن الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث في صنعاء كانت تملك أدلة على ذلك، وكان الضغط بها على البرنامج حتى ألغي تعليق المساعدات الغذائية التي كان قد أُعلن عنها بعد الاتفاق مع الهيئة الوطنية.

2.7. حق العودة وإعادة شمل الأسرة

نتيجة لاستمرار الحرب لم تقم المنظمات الإغاثية ولا السلطات المحلية بإعادة شمل الأسر النازحة التي تفرقت؛ بسبب النزوح وجمعها في مكان واحد، كما لم تُحسن الظروف وتُوفر الخدمات في المناطق التي تعرضت للحرب سابقاً، وأصبحت الآن آمنة حتى يستطيع النازحون العودة إلى ديارهم.

المبحث الثالث

المساعدات الإنسانية للنازحين

يكفل القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977 للنازحين داخلياً حقوقهم من خلال: توفير الحماية لهم، وعدم التمييز بينهم، وحماية الأموال والممتلكات، والحق في الحياة والكرامة والحرية والرعاية الصحية ومستوى المعيشة الضرورية، ووحدة الأسرة، وتشجيعهم على العودة الطوعية. (محمد عباس محسن، القانون الدولي الإنساني وحماية النازحين داخلياً، 2016).

وعلى الرغم من أن من صميم مهام السلطات الوطنية تلبية احتياجات النازحين، فإنه لم يعد هناك جهة رسمية حكومية يمنية مسؤولة عن توفير احتياجاتهم بسبب الحرب، بل أصبح لكل طرف من طرفي الصراع مؤسسات وطنية رسمية تعنى بالنازحين مثل: الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين التابعة لحكومة الرئيس هادي في عدن، والهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث التابعة لحكومة الحوثيين في صنعاء، وكلتا المؤسستين لم توفرا احتياجات للنازحين، واقتصرا دورهما على التنسيق والإشراف على ما تقدمه المنظمات الدولية والإقليمية من مساعدات للمحتاجين، بينما يشارك القطاع الخاص في اليمن في تخفيف الأزمة الإنسانية للمحتاجين من خلال: التوزيع النقدي للمحتاجين، وإعداد سلال غذائية وتوزيعها، وتوريد مستلزمات طبية للمصابين بالكوليرا .

لقد خلّفت الحرب منذ مارس 2015 وحتى الآن أكبر وأسوأ أزمة إنسانية في العالم على وفق وصف الأمم المتحدة، وهو ما يؤكده وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك الذي يشغل أيضاً منصب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بقوله: "البلد الذي يواجه أكبر مشكلة عام 2019 سيكون اليمن، نعتقد أن 24 مليون شخص في اليمن–أي 75% من السكان–سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية، تخطط الأمم المتحدة لتلبية

احتياجات 15 مليون شخص، والنداء الإنساني من أجل اليمن سيبلغ 4 مليارات دولار. (أخبار الأمم المتحدة ، 4 ديسمبر 2018).

وسنركز في هذا المحور على المساعدات الإنسانية للنازحين من خلال: إسهامات الدول والمنظمات الدولية في توفير متطلبات النازحين، والعراقيل التي تواجه المنظمات الإنسانية الإغاثية في إيصال المساعدات للنازحين، وذلك كما يأتي:

1. إسهامات الدول والمنظمات الدولية في توفير متطلبات النازحين

نتيجة التصاعد في الوضع الإنساني؛ بسبب الحرب تقوم الأمم المتحدة كل عام منذ بداية الحرب بوضع خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في اليمن من خلال وكالاتها ومكاتبها للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية، وبموجب الخطة يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمانحين لعقد مؤتمر دولي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية، وغالباً يعقد المؤتمر في فبراير في جنيف، وفي المؤتمر تعلن الدول والمنظمات تبرعاتها، ويوضح الجدول الآتي خطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في اليمن.

جدول رقم(4) يوضح خطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في اليمن بما فيها احتياجات النازحين والتمويلات المقدمة من المانحين للمدة (2016-2019)

العام / بيـان	2016	2017	2018	2019
التقديرات السكانية (مليون شخص)	**25,9**	**27,4**	**29,3**	**30,5**
الأشخاص المحتاجين(مليون شخص)	21,2	20,7	22,2	24,1
النسبة من السكان %	%82	%75,5	%75,8	79
الاحتياج الشديد	-	10,3	11,3	14,3
خطة الإستجابة الإنسانية (بالملياردولار)	**1,8**	**2,3**	**2,96**	**4,2**
التمويلات المقدمة من المانحين	1.044	1,67	2,57	1,18
نسبة التمويل %	%58	%71,2	%86,9	%34 1 سبتمبر 2019
الاحتياج المتبقي	0.75	0,63	0,39	3,02
نسبة العجز%	%42	%27.3	%10,1	%71,9
الاشخاص المستهدفين بالمساعدات (مليون شخص)	**13,6**	**12**	**13,1**	**21,4**
النازحون داخلياً	2,5	2,2	2	3,34
العائدون	-	1,1	1	1
اللاجئون والمهاجرون	0,46	0,46	0,44	-
المضيفون الضعفاء	0,46	1,7	-	-
المحتاجون غير النازحين	17,8		26,2	-
عدد الشركاء الأساسيين	**103**	**120**	**153**	**254**

الجدول من إعداد الباحث بناء على خطط الاستجابة الإنسانية للمدة (2016-2019)

على وفق الأرقام والمعطيات المبينة في الجدول نستنتج ما يأتي:

1.1. تصاعد وتفاقمها الحرب واستمراها في اليمن حول الأزمة إلى أزمة مستمرة خلال المدة (2015-2019)، وأصبح الوضع في اليمن كارثياً، وفي تصاعد مستمر سواءً من ناحية الزيادة السكانية والاحتياجات، أو من حيث عدد الأشخاص المحتاجين والنازحين، حيث بلغت نسبة المحتاجين للمساعدات الإنسانية 80% من السكان، وشكل الأشخاص ذوو الاحتياج الشديد حوالي 50% من السكان، ووصلت نسبة النازحين إلى حوالي 11% من السكان.

1.2. توجد فجوة في التمويلات المقدمة من المانحين لا تلبي ما هو مرصود في هذه الخطط، الأمر الذي ينعكس على حالة السكان وظروفهم المعيشية، وتجدر الإشارة إلى أن دول التحالف العربي المشاركة في الحرب لا سيما السعودية والامارات والكويت على التوالي تمثل أكبر المانحين لدعم خطط الاستجابة الإنسانية خلال مدة الدراسة.

1.3. توجد فجوة في المساعدات الإنسانية المقدمة للنازحين والعائدين وتلبية احتياجاتهم؛ نتيجة الفجوة في تمويل خطط الاستجابة الإنسانية، وهو ما اكّده رئيس الوحدة التنفيذية للنازحين في حكومة الرئيس هادي نجيب السعدي قائلاً: "إن الخدمات التي تقدمها الجهات الإغاثية الدولية والعربية لا تفي بنحو 60% من احتياجات النازحين التي غالباً ما تكون غير منظورة، ويرجع السبب في ذلك، إلى ذوبان أعداد كبيرة من النازحين داخل مجتمعات مضيفة، وهذا يشكل عبئاً إضافياً على الخدمات فيها" (تقرير يمن مونيتور، 31 مايو 2018).

وبالتالي فإن الإسهامات الإنسانية المقدمة من قبل المجتمع الدولي لليمن جاءت على وفق ما يفرضه القانون الإنساني الدولي من حقوق وحماية للنازحين؛ ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمانحين للاستجابة للاحتياجات العاجلة للأشخاص النازحين والمجتمعات المتضررة من الصراع في اليمن، تبقى الاحتياجات في تصاعد مستمر مع تفاقم الصراع والتدهور الاقتصادي المريع، وانعدام الأمن الغذائي، وانهيار الخدمات العامة والضرورية؛ الأمر الذي يؤثر في مناطق جغرافية جديدة، ويزيد من حدة الاحتياجات، ويرهق كاهل السكان في البلد ويزيد من هشاشة وضعهم.

ولقد واجه الباحث صعوبة في فرز المساعدات الإنسانية المقدمة للنازحين من المساعدات الإنسانية المقدمة للاحتياجات الإنسانية لليمن بشكل كامل وخاصة في خطط الاستجابة الإنسانية؛ إذإن هناك تداخلاً بينهما؛ بسبب أن أغلب النازحين يقطنون خارج المخيمات، وان ما توافر لدى الباحث هو الإحصائيات المقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن من خلال تقديمها مساعدات، ففي عام 2016 عنيت المنظمة ب (3278011 شخصاً)، وفي عام2017(2419806 شخصاً)، وفي عام 2018 (2551517 شخصاً)، في حين كانت المفوضية تقدم المساعدة المنقذة للحياة والدعم الحاسم لحماية(330000 شخص) من النازحين داخلياً و(248000)لاجئ في اليمن عام 2014.

وفي عام 2018 أسهمت المفوضية بتقديم المساعدات الآتية:

حصل على المساعدة من خلال برنامج النقد 800 ألف يمني، و130 ألف لاجئ، في حين حصل 700 ألف شخص على مواد الإغاثة الإنسانية، كما حصل 220 ألف شخص وصلت إليهم المفوضية من خلال أنشطة صحية للتوعية المجتمعية على 119 ألف استشارة طبية، وحصل 125 ألف من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية على مجموعات للمأوى الطارئ (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، نتائج عام 2018).

1.4. تنفذ خطط الاستجابة الإنسانية من قبل الشركاء الأساسيين من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية، بالاشتراك مع العديد من المنظمات غير الحكومية اليمنية. وقد اعتمدت الوكالات والمنظمات الدولية الإغاثية في توزيع أغلب المساعدات للمحتاجين على المنظمات المحلية التي وصل عددها إلى109 منظمة محلية غير حكومية عام 2018، واعتمدت على القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات مثل السيارات والمولدات وقطع الغيار والصيانة والسلع الغذائية والإيوائية وتوزيع المساعدات النقدية من خلال التحويلات النقدية والسلع المادية، والقيام بالأعمال الخدمية المختلفة من خلال عملية المناقصات مع الجهات الإنسانية الدولية الفاعلة.

ونتيجة لعدم توافر معلومات وأرقام دقيقة ومفصلة وشاملة من الوكالات والمنظمات الدولية الإغاثية عن حجم المساعدات المقدمة للنازحين في اليمن، سنكتفي بذكر أهم الأنشطة التي تقوم بها الوكالات والمنظمات الدولية المساهمة في دعم احتياجات النازحين في اليمن والذي يلخصها الجدول الآتي.

جدول رقم (5) يوضح الأنشطة والخدمات التي تقدمها الوكالات والمنظمات الدولية المساهمة في دعم احتياجات النازحين في اليمن

اسم الكتلة	الوكالة الرائدة	الأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمة / الوكالة
التعافي المبكر	برنامج الأمم المتحدة	تتمثل اولويات البرنامج في:- - الانتعاش الاقتصادي من خلال توفير مصادر المياه والطاقة وانتاج الغذاء والخدمات الصحية. - إصلاح الخدمات الأساسية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين أمن المجتمع وتسوية النزاعات. - إزالة الإلغام والذخائر غير المتفجرة. - تيسير حوارات بين قادة المجتمع والأشخاص الذين يحظون بالاحترام من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة لبناء الثقة والسلام بين أفراد المجتمع.
التعليم	اليونيسف	تواصل جهودها للحيلولة دون انهيار التعليم من خلال: تقديم الحوافز للمعلمين والمعلمات الذين لم يستلموا مرتباتهم منذ أكتوبر **2016**، إنشاء مساحات تعلم مؤقته وإعادة تأهيل المدارس المتضررة لتفادي المزيد من حالات التسرب بين الطلاب، وزيادة معدلات بقاء الأطفال في المدرسة وتجويد التعليم.
التغذية	اليونيسف	تقديم مساعدة طارئة وفورية للنازحين والمجتمعات المضيفة في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والاوبئة من خلال: تقديم الأصناف غير الغذائية والمأوى والماء والصرف الصحي والتغذية التكميلية.
حماية الأطفال	اليونيسف	تستهدف لأطفال الأكثر تضرراً في مناطق النزاع من خلال: مساعدة الضحايا وتتبع الأسر ولم الشمل، وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل، والإحالة إلى الخدمات والتثقيف بمخاطر الألغام وتقديم خدمات الدعم النفسي.
مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة	اليونيسف	تركز على الوقاية من انتشار مرض الكوليرا من خلال: علاج الإسهامات وتعقيم مصادر المياه بالكلور، وإعادة تأهيل منظومة الصرف الصحي ورفع الوعي بأهمية النظافة.
الصحة	منظمة الصحة العالمية	أسهمت إلى حد كبير في تجديد الإمدادات الطبية (الأدوية المنقذة للحياة، والمستلزمات الطبية والجراحية للمصابين)، وتوفير إمدادات الوقود للمرافق الصحية وسيارات الإسعاف، وتوفير أجهزة تبريد للقاحات، وإيفاد الجراحين والأطباء المتخصصين، وإنشاء العيادات الطبية المتنقلة، وضمان خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في المرافق الصحية وكذلك للنازحين داخلياً والفئات الضعيفة
اتصالات الطوارئ	برنامج الغذاء العالمي	بوصفه الوكالة التي تتولى قيادة كتلة النقل والإمداد وكتلة الاتصالات في حالات الطوارئ يقوم البرنامج بتشغيل عمليات خاصة لضمان توافر الخدمات المطلوبة للمنظمات الإنسانية العاملة في اليمن

الأمن الغذائي	**منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي**	**يبذل البرنامج وشركاؤه في اليمن كل الجهود الممكنة للحيلولة دون انزلاق البلاد إلى المجاعة من خلال تقديم المساعدات الغذائية العينية عن طريق التوزيع العام للأغذية والتدخلات القائمة على السوق عن طريق التحويلات النقدية ونظام قسائم السلع.**
الخدمات اللوجستية	**برنامج الغذاء العالمي**	**نيابة عن كتلة النقل والإمداد يتولى البرنامج إيصال شحنات الإغاثة التابعة للمنظمات الإنسانية إلى اليمن، كما يقوم بتوفير الوقود اللازم لتنفيذ الانشطة الإنسانية.**
كتلة تنسيق المأوى/ المواد غير الغذائية / إدارة المخيمات والتنسيق لأنشطتها	**المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**	**تقود المفوضية قطاع توفير الحماية والإيواء والمواد غير الغذائية للنازحين والفئات الأكثر ضعفاً، على ترميم المباني العامة والتجمعات التي تستضيف النازحين**
كتلة الحماية متعدد القطاعات: اللاجئين والمهاجرين	**المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**	**تقوم بحماية اللاجئين ودعمهم وطالبي اللجوء الذين مازالوا في اليمن، وتدعم المرافق الصحية التي تقدم خدمات لهم وللمجتمعات المحلية**
	المنظمة الدولية للهجرة	**تقدم مساعدة في الصحة والتنسيق والسلامة والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، والمأوى وتنسيق وادارة المخيمات وتوفير المواد غير الغذائية، والتوظيف في حالات الطوارئ والتأهيل المجتمعي، والمساعدة متعددة القطاعات للمهاجرين**
العنف القائم على النوع الا	**صندوق الأمم المتحدة ا السكانية**	**تقديم المساعدات الإنسانية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي للنازحين في مراكز الإيواء والمجتمعات المضيفة لهم مع التركيز على النساء والفتيات يعمل مع الشركاء الأخرين على إدماج احتياجات النساء والفتيات في خطط التنمية والاستجابات الطارئة**

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الوضع الإنساني للمنظمات الدولية العاملة في اليمن لعام 2018.

2. العراقيل التي تواجه المنظمات الإنسانية الإغاثية

يشير تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بأنه " لاتزال القيود على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية تشكل عائقاً خطيراً في اليمن، فالقانون الدولي الإنساني يقضي بأن تسمح كل أطراف الصراع بالمرور السريع دون عوائق لمساعدات الإغاثة الإنسانية، بما فيها الدواء والغذاء والمواد الأخرى التي تساعد على البقاء، وبأن تيسر هذا المرور".

لذلك فإن العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية تعاني من صعوبات عديدة في تقديم المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها والوصول إلى مخيمات النازحين مباشرة في العديد من المحافظات اليمنية.

وتتمثل أهم التحديات التي تواجه عمل المنظمات الإنسانية الإغاثية في تلبية الاحتياجات للنازحين في:

2.1. عدم كفاية التمويل:

هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات الإنسانية في اليمن ومستوى التمويل من قبل المنظمات، ويوضح الجدول رقم (4) بأنه خطط الاستجابة الإنسانية لم تمول من قبل المانحين المحددة بشكل كامل لكل عام؛ فهناك فجوة في التمويل خلال الأعوام (2016-2019)؛ الأمر الذي يحد بشدة من قدرة المنظمات على تغطية الاحتياجات الإنسانية ومنها احتياجات النازحين.

2.2. القيود على وصول الواردات من قبل التحالف العربي

فرض قرار مجلس الأمن رقم (2216) 2015 قيوداً بحرية وجوية على الواردات المتعلقة بتوريد الأسلحة، وبموجب القرار أنشأت الأمم المتحدة آلية للتحقق والتفتيش – ومقرها جيبوتي– تقوم بفحص البضائع التي تدخل الموانئ اليمنية في البحر الأحمر غير الخاضعة لسيطرة الحكومة لمعالجة مخاوف التحالف من تهريب الأسلحة، ومع ذلك استمر التحالف بقيادة السعودية في فرض عمليات تفتيش إضافية خاصة به منها: قيام التحالف بتأخير ناقلات الوقود وتحويلها، وإغلاق الموانئ المهمة، ومنع البضائع من الدخول إلى الموانئ التي يسيطر

عليها الحوثيون، كما منعت وصول الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ولضخ المياه إلى المنازل، (هيومن رايتس وتش اليمن أحداث، 2018، التقرير العالمي2019)، وتأخر إعطاء التراخيص للسفن بالدخول إلى الموانئ اليمنية، أدى هذا الحصار إلى تقييد حركة الأفراد والبضائع، والتدهور الاقتصادي الحاد وارتفاع الأسعار ونقص الوقود والسلع الأساسية، كما أسهم في حدوث انتهاك الحق في العلاج والحق في مستوى معيشي لائق في جميع أنحاء البلاد، وجدير بالذكر بأنه خلال الأعوام الماضية لم تكتشف أسلحة في أي عملية تفتيش أجرتها آلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش أو قوات التحالف قد دخلت اليمن.

2.3. القيود الناتجة عن توقف ميناء الحديدة وإغلاقه

أصبحت الواردات والمساعدات بسبب الحرب في الحديدة وتوقف الميناء بين حين وآخر تمر بمناطق عديدة، فبدلاً من أن الواردات والمساعدات كانت تصل إلى ميناء الحديدة ويستغرق نقلها إلى صنعاء حوالي عشر ساعات، أصبحت حالياً تمر من ميناء عدن عبر خط (عدن أبين البيضاء ذمار صنعاء) ويستغرق نقلها إلى صنعاء حوالي خمسين ساعة؛ بسبب وجود نقاط تفتيش عديدة وإغلاق الطرق، بالإضافة إلى توقيفها لمدة تصل أحياناً إلى أيام عدة في أماكن الاشتباكات والعمليات القتالية على طول الخط؛ الأمر الذي يترتب عليه تأخر وصولها إلى مستحقيها.

كما أن تدمير الجسور والطرقات بين المحافظات عرقل عملية نقل الواردات إلى الأسواق، وعرقل وصول المساعدات إلى مستحقيها في الوقت المناسب وضاعف من تكلفة النقل.

2.4. التلاعب بالمساعدات:

تشير تقارير المنظمات الإنسانية إلى "وجود جوانب قصور واضحة في المساعدات الإنسانية، حيث تتسم بالعشوائية وتركز على الاستجابة الآنية للاحتياجات الطارئة بدلًا من التمكين الاقتصادي وبناء القدرات، مما يُبقي النازحين معتمدين على المساعدات لمدة طويلة.

كما تقوم الأطراف المتصارعة في الميدان بالتأثير في عمل المنظمات الإنسانية الإغاثية من حيث اختيار الأماكن التي سيصل إليها الدعم ومن سيستفيد منه، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية التي يحتاجها الناس، فمثلا يشير تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2019 " بأن قوات الحوثيين صادرت المواد الغذائية والإمدادات الطبية ومنعتها من الوصول إلى السكان المحتاجين، وفرضت قيوداً مرهقة على عمال الإغاثة وتدخلت في إيصال المساعدات".

وقد أعلن برنامج الأغذية العالمي عام 2019 تعليق المساعدات بشكل جزئي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن؛ بسبب" منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان الذين يعانون من الجوع، وتعرض قوافل المساعدات الإغاثية للعرقلة، وتدخل السلطات المحلية في عملية توزيع المساعدات الغذائية، ووضع العراقيل أمام قيام البرنامج بتنفيذ عملية اختيار المستفيدين بشكل مستقل، وكذا أمام الطلب الخاص بتنفيذ نظام التسجيل الآلي البيومتري (نظام البصمة)، الذي من شأنه أن يُتيح للبرنامج تحديد الأشخاص الأكثر

احتياجاً، وضمان أنهم هم أنفسهم الذين يحصلون على المساعدات الغذائية". مع العلم أن البرنامج يقدم مساعدات غذائية لنحو عشرة مليون شخص.

2.5. استهداف العاملين في المجال الإنساني

بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وإغلاق العديد من الطرقات بين المحافظات، أصبحت معظم المنظمات الدولية تعمل بشكل غير مباشر للوصول إلى مخيمات النازحين عبر شركاء محليين، حفاظًا على سلامة عامليها، حيث تعرض عمال الإغاثة للخطف والاحتجاز التعسفي والقتل أثناء قيامهم بعمليات إنسانية في اليمن، فمثلاً تعرضت مستشفيات منظمة أطباء بلا حدود وطواقمها للقصف بغارات جوية للتحالف، ففي 15 أغسطس 2016، أصابت غارة جوية لقوات التحالف مستشفى في محافظة حجة تدعمه المنظمة، فقتلت 19 شخصاً، وكانت هذه رابع غارة تستهدف منشأة لأطباء بلا حدود، وبعد الضربة سحبت المنظمة موظفيها من سبعة مستشفيات في شمال اليمن، (هيومن رايتس وتش، اليمن، التقرير العالمي2018)، كما أوقفت أنشطتها مؤقتاً في محافظة الضالع- جنوب اليمن - بعد استهداف منزل موظفين في المنطقة بالمتفجرات في أكتوبر 2018، وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في يونيو 2018 سحب 71 موظفاً من اليمن، مشيرة إلى تزايد المخاطر الأمنية عليهم.

2.6. تعرض مخيمات النازحين للقصف:

تعد هذه الإشكالية إشكالية مشتركة يواجها النازحون والمنظمات الإغاثية، فقد قصف النازحون أكثر من مرة في مخيمات النزوح بشكل مباشر من قبل طيران التحالف العربي، مما زاد الأمر تعقيداً للوضع وزادت معاناتهم، حيث وثقت "هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2017" عشرات الغارات الجوية للتحالف التي بدت أنها عشوائية بشكل غير قانوني، وتسببت في سقوط ضحايا مدنيين، وهذا قد يجعل بعضها يرقى إلى جرائم حرب، كالغارة التي وقعت في 30 مارس2015م على مخيم للنازحين بالقرب من الحدود اليمنية مع السعودية، قُتل فيها 29 مدنياً على الأقل"؛ وعلى الرغم من تلك المآسي، فإن المنظمات المعنية الدولية منها والمحلية لم تقم بواجبها كما يجب من خلال التحقيق والمساءلة.

2.7. **عدم إيجاد حلول بديلة لمأوى النازحين:** فالنازحون الذين يعيشون حالياً في المدارس أو المباني العامة الأخرى، يواجهون ضغوطاً كبيرة من قبل المجتمعات المضيفة من ناحية مطالبتهم بإخلاء المباني التي يعيشون فيها.

المبحث الرابع

آثار الحرب في النازحين

من خلال تتبع مسار الحرب في اليمن خلال أكثر من أربعة أعوام ونصف، نجد أن هذه الحرب لم تحقق أهداف أيٍ من أطراف الصراع، سواء كانوا الحوثيين ومن تحالف معهم، أو الرئيس هادي والمتحالفين معه من التحالف العربي، وكانت النتيجة هي انهيار للدولة اليمنية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولذا

فإنه من الصعوبة تناول آثار الحرب في اليمن على مختلف الأوضاع؛ لأنها تحتاج إلى دراسات وأبحاث متعددة، وما تناوله الباحث هنا هو التركيز على أهم آثار الحرب في النازحين وهي آثار يمكن تصنيفها كما يأتي:

1. الآثار السياسية والأمنية والحقوقية

1.1. الآثار السياسية:

لقد كان الهدف المعلن من التدخل العسكري الخارجي لدول التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن" إعادة الشرعية وعودة الرئيس هادي إلى اليمن وإنهاء الانقلاب الحوثي"، إلا أن ما يجري من ترتيبات سياسية على ما يبدو تؤشر إلى الإعداد للانفصال بين جنوب وشماله، وليس تأسيس يمن اتحادي من ستة أقاليم؛ إذ نرى زيادة الانقسام السياسي والمجتمعي حتى بين التحالفات السياسية: كالحراك الجنوبي وحكومة الرئيس هادي من جهة، والحوثيين والمؤتمر الشعبي من جهة أخرى، وانسحاب بعض الدول من التحالف العربي؛ هذا الانقسام له تأثير في وحدة اليمن واستقراره، فالنتائج على الأرض تؤكد ما أشار إليه تقرير فريق الخبراء المعني باليمن بأن" سلطات الحكومة الشرعية تآكلت إلى حد أنه أصبحت قدرتها على إعادة اليمن إلى سابق عهده بلدا واحداً، يوما ما أمراً مشكوكاً فيه" ويستند فريق الخبراء في تقييمه إلى العديد من العوامل منها: عدم قدرة الرئيس هادي على الحكم من الخارج، وتشكيل مجلس انتقالي جنوبي لديه هدف معلن هو إنشاء يمن جنوبي مستقل، واستمرار وجود الحوثيين في صنعاء وكثير من مناطق الشمال، وانتشار عمليات مستقلة من جانب قوات عسكرية تعمل بالوكالة يموّلها ويمدها بالسلاح أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية". (التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المقدم إلى مجلس الامن الدولي بتاريخ 26 يناير 2018).

مما سبق يتضح أن زيادة الانقسام السياسي والمجتمعي بين التحالفات السياسية سيؤدي إلى تصاعد الصراعات وتكرارها، الأمر الذي ينتج عنه تنامي ظاهرة النزوح القسري وعدم الاستقرار في البلد.

1.2. الآثار الأمنية:

هناك علاقة بين النزوح والأمن، فالنزوح يؤدي إلى ضعف الأمن، وعدم النزوح يؤدي إلى الاستقرار والأمن، كما أن زيادة النزوح والتشرد قد يؤدي إلى أن المشردين والنازحين بسبب أوضاعهم المعيشية السيئة يكونون عرضة للاستقطاب من الجماعات الإرهابية، وتجار المخدرات، ومهربي السلاح ... وهذا له انعكاسات سلبية على الاستقرار في البلد في جميع المجالات؛ الأمر الذي يترتب عليه تكاليف بشرية ومادية إضافية على الدولة؛ من أجل قيامها بواجبها المتمثل في حماية أمن مواطنيها وممتلكاتهم.

1.3. الآثار الحقوقية:

إن تصاعد الحرب واستمرارها في اليمن قد الحق أضراراً شديدة بالسكان، فالأرقام والمعطيات الصادرة عن الأمم المتحدة تتحدث عن نفسها" تشهد اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث إن عشرات الآلاف من المدنيين قتلوا وأصيبوا بجراح[3]، وإن حوالي 24.1 مليون شخص بحاجة إلى معونات إنسانية، كما أصبح عشرة ملايين

شخص على بعد خطوة من المجاعة والموت جوعاً، فيما يعاني 7 ملايين شخص من سوء التغذية، و هناك أكثر من 3,4 مليون نازح، فضلاً عن تدمير البنية التحتية والخدمية" (بيان مشترك للمبعوث الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لليمن، 1سبتمبر 2019).

كما كانت للحرب آثار سلبية في الحقوق والحريات حيث مارس أطراف الصراع وإن بدرجات متفاوتة كل أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان اليمني في المناطق التي يسيطرون عليها، وقد خلص تقرير فريق الخبراء الدوليين والاقليميين البارزين بأن" أطراف النزاع المسلح في اليمن الحكومة والتحالف السعودية والإمارات، وسلطة الأمر الواقع المتمثلة في الحوثيين قد ارتكبت عدداً كبيراً من انتهاكات القانون الدولي الإنساني ربما تصل إلى حد جرائم الحرب مثل سوء المعاملة والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية والتجنيد الالزامي أو الطوعي لأطفال دون السن الخامسة عشرة، أو استخدامهم للمشاركة النشطة في الأعمال العدائية"، وقد حمل فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المسؤولية المباشرة عن هذه الانتهاكات الإنسانية أطراف النزاع.(تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان ، 27 سبتمبر 2018).

كما تسببت الحرب في اليمن بفقدان اليمنيين لكثير من مزايا السفر والهجرة إلى بعض الدول العربية والأجنبية، التي فرضت تأشيرات مسبقة كمصر والأردن، أو منعت دخولهم بشكل كامل كالولايات المتحدة الأمريكية (عامر الدميني).

ويتعرض النازحون بعد أن أُجبروا على مغادرة منازلهم للعديد من الانتهاكات في الحقوق التي كفلها لهم القانون الإنساني الدولي، **و**اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977، حيث تتعرض حياتهم للخطر وتتسم بعدم الاستقرار نتيجة افتقارهم فجأة إلى المأوى والغذاء والمياه والرعاية الصحية، فضلاً عن الاحتياجات الأساسية الأخرى، كحماية الأموال والممتلكات، والحق في الكرامة والحرية ومستوى المعيشة الضرورية، كما أنهم ينفصلون عن مجتمعاتهم وأحياناً عن أسرهم، وينقطعون عن التعليم، ويحرمون من سبل العيش وآليات التأقلم التي اعتادوها.

2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية

يعد انتقال البشر من منطقة إلى أخرى أمراً طبيعياً، لا سيما عندما تكون الهجرة طوعية، وينتج عنها آثار إيجابية في الفرد والمجتمع، وعلى العكس عندما تكون الهجرة قسرية، فقد تكون لها آثار سلبية ليس في المهاجر وحسب، بل في المجتمع المضيف وفي المجتمع ككل، ويمكن تناول أهم آثار الحرب اقتصادياً واجتماعياً في النازحين كما يأتي:

2.1. الآثار الاقتصادية

من الناحية المادية ألحقت الحرب أضراراً كبيرة، إذ تعرضت المدن والقرى والمنازل الخاصة بالمواطنين والبنى التحتية والمنشآت الخدمية للتدمير، كما قصفت المباني الحكومية لبعض الوزارات والمحاكم ومباني السلطة المحلية... إلخ.

نتج عن هذا التدمير الممنهج انعكاسات اقتصادية كبيرة على اليمن والنازحين من أهمها: تحويل المجتمع اليمني إلى مجتمع استهلاكي للصناعات التحويلية الخارجية لاسيما الصناعات الخليجية، من خلال ضرب الصناعات المحلية والبنية التحتية؛ بغرض تحويل اليمن إلى مستهلك كلي لإنتاج محيطه الإقليمي، ووضع ثروات البلاد النفطية والغازية والثروة السمكية والموانئ تحت سيطرة الدول الإقليمية والأجنبية ووصايتها، ورهن حاضر اليمن ومستقبله الاقتصادي بمحيطه الإقليمي والدولي، من خلال تحقيق الأطماع الخارجية في السيطرة على الموانئ البحرية والبرية الاستراتيجية، وعلى الساحل الشرقي والغربي لليمن (بدرالدين، 2019).

بالإضافة إلى ذلك يعد النازحون قسرياً في اليمن أكثر المتضررين من الحرب اقتصادياً، لأنهم فقدوا أو دُمرت مساكنهم ومزارعهم وتجارتهم وأعمالهم، واضطروا لمغادرة مدنهم ومنازلهم والفرار إلى خارج الوطن أو الانتقال إلى مناطق آمنة في الداخل؛ هرباً من نيران الحرب، وأصبحوا يعيشون على هامش الحياة في مجتمعات لا ينتمون إليها أو في مجتمعات لا تتقبلهم وقد تراهم عبئاً اجتماعياً واقتصادياً عليها، وأما من اضطروا إلى النزوح للمناطق الأكثر أماناً في مدنهم، فالعائلات الفقيرة منهم وجدت نفسها مرغمة على العيش المشترك والسكن مع الأقارب، وأحياناً تصاحب هذه الإقامة الطارئة في الظروف الاستثنائية مشاكل اجتماعية متعددة، بسبب ضغط الظروف المادية وصعوبة التكيف المشترك في مواجهة ما صاحب كل ذلك من كوارث ومصائب، فضلاً عن ذلك فإنه قد لا تتوافر لدى النازحين الإمكانيات لتأمين الحد الأدنى من مستلزمات معيشتهم، وتأمين ما يحتاجه أفراد عائلتهم، سواء من الغذاء أو الشراب أو الصحة أو التعليم أو غير ذلك.

وبسبب عدم توافر الاحتياجات، يقوم النازحون بالبحث عن مصدر دخل لهم بأقل الأسعار، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، نتيجة قيامهم بالعمل بأجور أقل مما يؤدي إلى الاستغناء عن العمالة الأصلية التي كانت تحصل على أجر أعلى، وقد يتعرض النازحون للاستغلال واجبارهم على العمل بأجر قليل مقابل توفير المكان المناسب لهم ليعيشوا فيه.

كما أن تزايد النازحين يؤدي إلى استغلالهم مادياً سواءً في ارتفاع إيجار المساكن أو المحال التجارية أو المواد الشرائية، الأمر الذي يزيد من شعورهم بالضعف وعدم قبولهم في المجتمع، كما أن التمييز واللامبالاة لهم من قبل المؤسسات والمنظمات الإغاثية يلعب دوراً كبيراً في ذلك الضرر، وبذلك يتمنون لو أنهم بقوا في منازلهم على الرغم من الوضع السيء هناك ولم يأتوا إلى تلك المناطق.

وهناك علاقة ثنائية بين النزوح والتنمية؛ ذلك أن للنزوح أثراً في تحركات السكان، وتداعيات على التنمية مما ينعكس على الأسر والمجتمعات والدول؛ فعند نزوح السكان تواجه المجتمعات المضيفة تعثرات يمكن أن تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ويطرح التعثر ضغوطاً تزيد من تعرض الأفراد للأزمات الإنسانية وتدفعهم إلى الرحيل؛ بحثاً عن الأمان مثل: الفقر وضعف الإدارة، وانعدام الاستقرار السياسي. (تقرير منظمة الهجرة الدولية، 2015).

كما أن آثار الحرب لا تقتصر على النازحين أنفسهم، فقط بل تمتد آثارها إلى مجموعة عريضة من السكان لا سيما المجتمعات المضيفة، حيث كان لوصول النازحين إليها تأثير مباشر في زيادة معاناتهم الموجودة أصلاً جراء الحصار والظروف الاقتصادية وغلاء المعيشة من انعدام الأمن الغذائي، وتدني قدرة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية الأساسية الاقتصادية، وضيق فرص الرزق، إضافة إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية.

2.2. الآثار الاجتماعية:

كما سبق تسبّبت الحرب في اليمن منذ اندلاعها بمقتل عشرات الآلاف من المدنيين وإصابتهم، وقد يكون من ضمن الضحايا نازحون فقدوا أحد أفراد عائلتهم، وهذا يولد في نفوسهم الإحباط واليأس من الحياة. ويمكن إجمال صور الآثار السلبية في المجتمع وفي النازحين في الآتي:

2.2.1. **تكريس ثقافة الكراهية والانتقام والثأر**: مما عمق الشرخ في النسيج الاجتماعي اليمني حيث زادت الانقسامات المجتمعية (الجهوية والمناطقية والقبلية والمذهبية)، وكُرس الفقر والجهل والمرض. ومن ضمن ما تأثر به المجتمع اليمني نقل النازحين ثقافتهم وعاداتهم معهم إلى الأماكن التي ينزحون إليها، وهي في بعض الأوقات مختلفة عن ثقافة المجتمعات المضيفة لهم وعاداتها، مما يؤدي إلى ظهور تباينات ثقافية واجتماعية، قد تنتج عنها تكوين أقليات عرقية أو دينية وإقامة تجمعات سكانية منفصلة عن المجتمعات المحلية في المدن (عادل سراج، 2018).

2.2.2. **تنامي ظاهرة الجرائم**: نتيجة عدم قدرة الدولة على احتكار السلاح وانتشاره بين الفئات المختلفة مثل زيادة نفوذ تنظيم القاعدة وسيطرته، وتفشي العديد من المظاهر الهدامة المرتبطة بالجريمة كالتمثيل بالجثث وقطع الرؤوس، وتقوية روح العنف المضاد، وبروز ظاهرة العنف المجتمعي بالاحتكام إلى العنف لحسم الخلافات المجتمعية وهو عنف قد يصل إلى انتشار المعارك بين العائلات بالأسلحة النارية.

2.2.3. **إضعاف المستوى التعليمي**: يعد قطاع التعليم من أشد المجالات التي تأثرت جراء الحرب في اليمن، حيث اضطر نحو نصف مليون طفل يمني لترك الدراسة منذ تصاعد النزاع في البلاد، كما أن هناك طلبة جامعيين أيضاً اضطروا لترك الدراسة في الجامعات، وهؤلاء في الأغلب نازحون تركوا تعليمهم أو لم يستطيعوا متابعة تعليمهم في المناطق التي نزحوا إليها؛ وهذا يؤثر سلباً في المستوى التعليمي وانتشار الجهل في البلاد.

ويشير تقرير "لليونيسف" إلى أنه لم تصرف رواتب الكوادر التعليمية العاملة في ثلاثة أرباع المدارس الحكومية في اليمن لأعوام عديدة، مما يجعل تعليم قرابة 4.5 مليون طفل على المحك، وقد أشارت المنظمة أيضًا إلى أن حرمان الأطفال من حصولهم على التعليم وبقاءهم خارج المدارس يعرض البنين للاستغلال، وتكون إمكانية تجنيدهم من الجماعات المسلحة أكبر؛ الأمر الذي ينعكس سلباً في الجانب الاجتماعي.

2.2.4. **التأثير في الحالة الصحية:** أحياناً ما يكون النازحون في أماكن الصراع والحرب مصابون بأمراض مختلفة؛ نتيجة للأوضاع أو الظروف المعيشية والنفسية التي كانوا يعيشونها قبل النزوح، ومن الطبيعي انتقال الأمراض وانتشارها في أماكن اقامتهم الجديدة، وتعود أسباب انتشار الأمراض بين النازحين إلى محدودية الخدمات الصحية في المخيمات، والمجتمع المضيف، وإقامتهم في أماكن ضيقة ومختلطة تجعلهم عرضة للأمراض المعدية مثل تفشي مرض الكوليرا، وقد تسببت الحرب في انهيار شبه تام لمنظومة القطاع الصحي وشحه في المستلزمات الطبية والمحاليل وأدوية الأمراض المزمنة.(تقرير وزارة حقوق الإنسان اليمنية لانتهاكات العدوان السعودي خلال 1000 يوم، 25 أبريل، 2018).

2.2.5. **التأثير في الحالة النفسية:** عادة ما يكون النازحون –لا سيما –الأطفال والنساء في حالة خوف ورعب وعلى وجه الخصوص الذين قصفت منازلهم، كما أن مصطلح (نازح) قد يسبب نوعاً من الإيذاء النفسي لدى الأشخاص الذين نزحوا من منطقة إلى منطقة أخرى، لاسيما الرجال ومن كانوا من الطبقة الوسطى؛ إذ يشعرون بالإحباط واليأس والكره، وأنه غريب عن بلده وكأنه في بلد آخر، وكان لهذه الحالة النفسية تأثير في خروجهم من مراكز التجمعات ومخيمات النزوح إما للاستئجار أو العودة إلى ديارهم.

2.2.6. التأثير في الأطفال والنساء: لقد تعرض مئات الأطفال والنساء للقتل والإصابة بسبب الحرب، كما تتعرض المرأة والطفل والفئات المهمشة بصفتهم يشكلون أكثر من 70% من النازحين للعديد من الانتهاكات لحقوقهم، حيث يواجه الأطفال النازحون ممن هم في سن الدراسة مستقبلاً قاتما، إذ إنهم أكثر عرضة لخطر ضياع فرص التعليم، ويواجه الأطفال تزايد خطر التجنيد من قبل الأطراف المتصارعة، ويعاني 360,000 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم، كما يحتاجون إلى العلاج، فالأطفال الذين يسلمون من الغارات والمواجهات المسلحة قد يصبحون لقمة سائغة للأمراض الفتاكة وسوء التغذية، لقد أدت الأضرار التي لحقت بالمدراس والمستشفيات وإغلاقها إلى تعطيل إمكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة، مما جعل الأطفال أكثر حرماناً وسَلَب مستقبلهم منهم (أحمد عيسى عردوم).

النتائج

1. بينت الدراسة أن أسباب النزوح القسري في اليمن داخلية وخارجية، فالأسباب الداخلية كانت نتيجة (الهروب من الحرب، والخوف من أعمال انتقامية، وعدم استقرار الأوضاع الإقتصادية والمعيشية والأمنية، وفقدان الوظائف ومصادر الدخل، ومحدودية الخدمات وانخفاضها، ونقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن)، في حين كانت أهم الأسباب الخارجية نتيجة (القصف الجوي من قبل قوات التحالف العربي، والحصار الاقتصادي، والإجراءات التي اتبعتها السعودية تجاه المغتربين اليمنيين). كما بينت الدراسة أن غالبية النازحين قدموا من الأماكن التي فيها صراع مستمر وقصف جوي من قبل دول التحالف العربي أكثر من المحافظات التي ليس فيها اشتباكات وصراعات مسلحة.

2. تؤكد الدراسة بأن أعداد النازحين في تزايد مستمر خلال سنوات الحرب؛ نتيجة تصاعد الصراع وتعدد جبهات الاشتباكات وميادينها على الأرض في مناطق متفرقة من اليمن، وهذا يثبت أحد فرضية الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين استمرار الحرب وتنامي ظاهرة النزوح القسري في اليمن، بمعنى " أنه كلما طالت مدة الصراع، زاد عدد النازحين".

3. يعيش النازحون أوضاعاً إنسانية سيئة للغاية، وقد فاقت جائحة النزوح في اليمن كل القدرات على توفير احتياجاتهم سواءً من قبل الحكومة أو المنظمات الإغاثية، فالنازحون يواجهون العديد من التحديات والمخاطر أهمها: النقص في توافر الاحتياجات الأساسية، التعرض للمخاطر الصحية، سوء معاملة المجتمع المضيف، سوء توزيع الدعم والمساعدات من قبل منظمات الإغاثة، سوء توزيع موازنات المشاريع، تعرض مخيماتهم للقصف، التلاعب بالمساعدات، عدم وجود مخيمات للنازحين ذات مواصفات عالمية.

4. يسهم المجتمع الدولي بشكل متوسط في تلبية الاحتياجات الإنسانية للمجتمع اليمني وللنازحين، وتتمثل أهم الإسهامات المقدمة للنازحين في مجالات الأمن الغذائي، الصحة، المياه والنظافة والصرف الصحي، سوء التغذية الصحية، الحماية والمأوى، وتنسيق المخيمات وإدارتها، وتوفير المواد غير الغذائية، والتوظيف في حالات الطوارئ والتأهيل المجتمعي، والتعليم، والمساعدة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين.

5. استمرار إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين داخل اليمن؛ كان بسبب تصاعد القتال والحصار الاقتصادي البري والبحري والجوي المفروض من قبل التحالف العربي، وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم، والتلاعب بالمساعدات من قبل أطراف الصراع إلى جانب العوائق البيروقراطية وغيرها من القيود التي تفرضها الأطراف المتصارعة في اليمن التي غالباً ما تتداخل فيما بينها.

6. غياب الحسم العسكري لأي طرف، وعدم تحقيق أهداف أي من أطراف الصراع، كانا سبباً في إطالة زمن الحرب، ونتيجة لذلك حدث انهيار للدولة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وانقسام للتحالفات السياسية، مما سيؤدي في المستقبل إلى تصاعد الصراعات وتكرارها، ونتيجة لذلك فإن النزوح سيتصاعد مادام والحرب لازالت مشتعلة، ولأنه لا اتفاق نهائي بإيقاف الحرب من قبل الأطراف المتصارعة، فإن مشكلة النزوح القسري ستظل من أكبر التحديات الإنسانية التي تواجه اليمن حكومة وشعباً في الوقت الراهن والمستقبل.

7. للحرب في اليمن آثار سلبية في أغلب حقوق الانسان المعترف بها دولياً، ابتداء من حق الحياة، حيث مارس أطراف الصراع وإن بدرجات متفاوتة كل أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان اليمني، نتج عنها أكبر أزمة إنسانية في العالم، وكان النازحون أكثر الفئات المتضررة من الحرب في كل مجالات الحياة.

التوصيات

1. توصي الدراسة المجتمع الدولي (الدول والمنظمات الإنسانية) بأن يضاعف جهوده لتمويل كل متطلبات الاحتياجات الإنسانية وإيصال المساعدات لمستحقيها؛ لمواجهة المخاطر والكوارث الإنسانية التي يتعرض لها

اليمنيون في جميع المجالات كانتشار وباء الكوليرا والجوع والفقر وغير ذلك من المشكلات، وإيجاد بدائل مثل إنشاء مشاريع تنموية للنازحين يمكن أن يستفيدوا منها وتساعدهم على تأمين لقمة العيش، ويصبح اعتمادهم على ذاتهم؛ لأن هذه الأزمة لا أحد يعلم متى ستنتهي. وتوصي الدراسة أطراف الصراع بعدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين داخل اليمن.

2. توصي الدراسة بأن السلام والحل السياسي الشامل القائم على التوافق بين الأطراف المتصارعة هو الخيار الوحيد لإنهاء الأزمة في اليمن وعودة النازحين إلى ديارهم، ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية القانونية والإنسانية والأخلاقية بإيقاف الحرب، ورفع الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اليمن من قبل دول التحالف العربي لاستقرار اليمن.

3. توصي الدراسة الباحثين ومراكز الدراسات والبحوث بإجراء دراسات علمية معمقة عن أوضاع النازحين في اليمن في كل الأبعاد بشكل عام، أو استكمال موضوع الدراسة من بعد عام 2019م. وإجراء دراسات دورية لتقييم أثر التدخلات الإنسانية، بما يضمن جودتها وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأشد إلحاحًا للنازحين.

الهوامش

(1) وفي سبتمبر 2018، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وجود خطط لإنشاء جسر جوي إنساني إلى صنعاء؛ للسماح لليمنيين الذين يعانون من احتياجات طبية شديدة بتلقي العلاج في الخارج، لكن ذلك لم يحدث. وواصل التحالف العسكري بقيادة السعودية، الذي يسيطر على المجال الجوي اليمني، حصر الرحلات الجوية من وإلى المطار بعدد من الطائرات الخاصة التي تديرها الأمم المتحدة، منذ عام 2016. ومع ذلك منع التحالف في مناسبات عديدة العاملين في المجال الإنساني والدبلوماسيين الدوليين من القيام بهذه الرحلات، في حين فشلت مشاورات السويد في ديسمبر 2018 في التوصل إلى اتفاق لإعادة فتح مطار صنعاء الدولي. راجع: تقرير اليمن السنوي 2018: جوع، دبلوماسية، وأصدقاء لدودون، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 31 يناير 2019، في http://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6976#section_13_1_2

(2) أكد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (تيدروس أدهانوم)،ومدير اليونيسيف (أنطوني لايك)، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي(ديفيد بيسلي) "معا نوجه نداءً جديداً إلى التحالف للسماح بإدخال لوازم الإسعافات الأولية إلى اليمن؛ لمواجهة ما أصبح اليوم أسوأ أزمة إنسانية في العالم" مشددين على أن "اللوازم التي تتضمن أدوية ولقاحات ومواد غذائية، ضرورية لمواجهة الأمراض والمجاعة." راجع: الأمم المتحدة تحذر من كارثة إنسانية بسبب "الحرب الغبية" في اليمن، الشرق الأوسط ، فرنسا 24 ، 17نوفمبر 2017، في: http://www.france24.com/ar/20171117-

(3)على الرغم من وجود إحصائيات صادرة من بعض المنظمات الدولية عن عدد الضحايا، وكذلك عدد المنشآت والمعدات المدمرة في هذه الحرب، فإن عدد الإصابات الفعلي في صفوف المدنيين في الحقيقة أعلى بكثير مما ذكر، وقد واجه الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على إحصائيات رسمية ودقيقة ومحايدة وموحدة وموثوق بها، سواء كانت مادية أو بشرية عن الحرب في اليمن، من مصادر مختلفة كالأمم المتحدة أو منظمات حقوق الإنسان، وبحسب إحصائيات المركز القانوني للحقوق والتنمية فإن عدد الضحايا المدنيين 39856 منهم (15504 قتيل، و24352 جريحاً) خلال أربعة اعوام من الحرب، وتجدر الاشارة بأن هذه الاحصائيات تتوافق إلى حد كبير مع ما ذكر في التقارير الدولية. راجع: المركز القانوني للحقوق والتنمية، http://www.lcrdye.org

المراجع

1. الأطروحات العلمية

- بدرالدين، نبيل محسن(2019)، "**البعد الخارجي لإدارة عملية التغيير في اليمن**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، جامعة تونس المنار، تونس.
- سراج، عادل حسين(2018)،" **المخاطر والتحديات القائمة تجاه النظام السياسي اليمني**"، أطروحة

دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، جامعة تونس المنار، تونس.

2. الدوريات

- محسن، محمد عباس، القانون الدولي الإنساني وحماية النازحين داخلياً؟ حالة النزوح في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 51-52، صيف- خريف 2016.
- المحمدي، ذنون يونس صالح، نحو نظام قانوني لتعويض الأضرار الناجمة عن النزوح القسري للأفراد داخل بلدانهم، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، المجلد(1)، العدد(2)، كانون الاول 2016.

3. التقارير

- الجهاز المركزي للإحصاء، **الإحصاء السنوي 2012 للجمهورية اليمنية**، صنعاء، يونيو 2013.
- تقارير مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين http://reporting.unhcr.org/yemen
- تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) https://www.who.int/countries/yem/ar/
- تقارير المنظمة الدولية للهجرة

http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/about-us/iom.html

- تقارير منظمة أطباء بلا حدود

https://www.msf.org/sites/msf.org/files/2019-05/MSF_Activity_Report_2017_Ar_Digital.pdf

- تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر

https://www.icrc.org/ar/document/yemen-stories-idps

- مجلس الأمن الدولي، **التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2342 (2017)**، 26 يناير 2018.
- مجلس حقوق الإنسان، **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي يتضمن النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين**، 27 سبتمبر 2018.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين** .
- منظمة العفو الدولية، **اليمن : تقرير عام 2017 /2018.**
- هيومن رايتس وتش، **اليمن: اجداث عام 2017**، التقرير العالمي2018.
- هيومن رايتس وتش، **اليمن: احداث عام 2016**، **التقرير**العالمي2017.
- هيومن رايتس وتش، **اليمن: احداث عام 2018**، التقرير العالمي2019.
- الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، **السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي في الجمهورية اليمنية**، ط1، صنعاء، رئاسة الوزراء، 2013.
- وزارة حقوق الإنسان اليمنية، **تقرير وزارة حقوق الإنسان اليمنية لانتهاكات العدوان السعودي خلال 1000 يوم**، 25 أبريل، 2018.
- وثيقة الأمم المتحدة (UN doc. E/CN.4/1998/53/Add.2 of 11 February 1998)

- **اليونسف، تقرير الوضع الإنساني في اليمن2018.**

4. التقارير المنشورات الالكترونية

- أحمد عيسى عردوم ، **الحرب في اليمن وتأثيرها على الأطفال، ن بوست،** http://www.noonpost.com/content/23157

- **اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين**، مؤسسة الشرق الأوسط للتنمية وحقوق الإنسان ،19 يوليو 2016 **في:** http://www.medfhr.org/2016/07/19/%D8%A7%D9
- أخبار الأمم المتحدة ، **4 ديسمبر 2018**، في : https://news.un.org/ar/story/2018/12/1022791
- أزمة النازجين وآثارها، المنتدى الفكري السوري، 24-12-2017، في: http://syriantf.com/blog/2017/12/24/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%8
- **الاستراتيجية الخاصة بكتلة المأوى وإدارة المخيمات والمواد الغذائية في اليمن لعام 2015** https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/shelter_cccm_nfis_cluster_strategy_2015_-_17_september_2015-_ar-_strtyjyh_lktlh_llm_2015.pdf
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **النازحون داخل بلدانهم الاستجابة الإنسانية لاحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاع المسلح**، يوليو 2010، في : https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/icrc_004_0867.pdf
- الأمم المتحدة تحذر من كارثة إنسانية بسبب "الحرب الغبية" في اليمن، الشرق الأوسط، فرنسا 24، 17نوفمبر 2017، في: http://www.france24.com/ar/20171117-
- **الأمم المتحدة** في اليمن، برنامج الأغذية العالمي يبحث تعليق المساعدات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، روما، 20 يونيو 2019، في: http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/news-centre/news/world-food-programme-consider-suspension-aid-houthi-controlled-areas-yemen.html
- المبادئ التوجيهية لمواقع استضافة النازحين في اليمن https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/guidelines_for_idp_hosting_sites_yemen-_ar.pdf
- المركز القانوني للحقوق والتنمية: http://www.lcrdye.org
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **عدد النازحين قسراً يتجاوز حاجز الـ 68 مليوناً في عام 2017**، شوهد في 19يونيو 2018، في: https://www.unhcr.org/ar/news/press/2018/6/5b2891c44.html
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، **نتائج عام 2018**، في: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27910.html
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، **كتلة المأوى ومعلوماتها** https://www.sheltercluster.org/response/yemen
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، **كتلة الحماية و إنتاجاتها** http://www.globalprotectioncluster.org/field-support/field-protection-clusters/yemen/
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان صحفي مشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، 21 فبراير/ شباط 2017، في: https://www.unhcr.org/ar/news/press/2017/2/58ac604d4.html
- المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، **النداء الموحد لعام 2019**، 28 فبراير 2019، **في** http://www.lcrdye.org/2019/02/28/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%
- بيان منظمة الصحة العالمية، النازحين داخليًا في اليمن معرضون لمخاطر صحية تهدد بقاءهم على قيد الحياة، أخبار الأمم المتحدة، 4 يونيو 2015، في: https://news.un.org/ar/audio/2015/06/330312
- تزايد أعداد النازحين في اليمن، عدن، العربي الجديد، 21 فبراير 2019، في: https://www.alaraby.co.uk/society/2019/2/21/%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%A
- تقرير اليمن السنوي 2018: جوع، دبلوماسية، وأصدقاء لدودون، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 31 يناير 2019، في-http://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6976#section_13_1_2
- (تقرير خاص) جائحة النزوح في اليمن تفوق قدرات الحكومة ومنظمات الإغاثة، يمن مونيتور، 31 مايو 2018، في: http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/24982

- عامر الدميني، الهجرة من اليمن قصص مؤلمة وفصل جديد من معاناة اليمنيين حول العالم، الموقع بوست، 20 يونيو 2017، في : https://almawqeapost.net/reports/20727
- عبدالقادر عثمان، تحقيق: فساد منظمة الغذاء العالمي في اليمن أموال منهوبة ومعونات فاسدة، النجم الثاقب، 30 مايو 2019، في: https://www.nthnews.net/yemen/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-
- مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً في اليمن حقائق وأرقام، **صنعاء، 21 سبتمبر 2010**، في : http://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/2238/%
- مفهوم النزوح، **شبكة ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، يوليو 2016، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B2%D9%88%D8%A
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **خطة الاستجابة الإنسانية، 2015**، في: https://www.shelltercluster.org/sites/default/files/docs/2015_rapid_yhrp_revision_ar.pdf
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسان، **خطة الاستجابة الإنسانية يناير – ديسمبر 2017** : https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/yemen_2017_hrp_final_ar.pdf
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسان، **خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018، ديسمبر 2018، في:** https://www.undp.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-YHRP-doc-2018-Ar.pdf
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسان، **خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019، ديسمبر 2018، في:** https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_Arb_V2.pdf
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، **نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية عام 2018**، ديسمبر 2018، في https://www.undp.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-humanitarian-needs-overview-doc-2018-Ar.pdf
- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، بيان مشترك للمبعوث الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لليمن، 1سبتمبر 2019، في: https://osesgy.unmissions.org/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%
- منظمة الهجرة الدولية، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، 2015، في: https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf
- منظمة الصحة العالمية، بيان مشترك - اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 25 يوليو 2017، في: https://www.who.int/ar/news-room/detail/26-07-2017-statement-by-unicef-executive-director-a
- نزار أيوب، **الهجرة القسرية والتهجير القسري للسكان**، شبكة جيرون، شوهد في 14 أغسطس 2017، في: https://geiroon.net/archives/91385
- VARALAKSHMI VEMURU) ، **النزوح القسري: ما الذي يمكن أن يسهم به مجتمع التنمية لدعم النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة؟ مدونات البنك الدولي،18-08-2016، في:** http://blogs.worldbank.org/ar/voices/dev4peace/forced-displacement-what-can-development-community-contribute-supporting-displaced-persons-and-host